مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

التعديل المقترح لقانون الأحوال الشخصية العراقي

((188 لسنة 1959))

«دراسة استطلاعية»

أ.د.عبـــاس علـــي شـــلال
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د.حســن هاشـــم حمـــود

بغداد

٢٠٢٤م ١٤٤٦هـ

اسم الكتاب **التعديل المقترح لقانون الأحوال الشخصية العراقي((188 لسنة 1959)) «دراسة استطلاعية»**

تأليف أ.د.عبـــاس علـــي شـــلال
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د.حســـن هاشـــم حمـــود

الطبعة الأولى 2024

رقم الايداع الدولي 978-9922-8750-9-6

جميع الحقوق محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الناشر: مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

العراق-بغداد- الكرادة

mobile: 00964- 07710122232

website: http://www.al-faidh.com

E-mail:Alfaidhcenter2011@gmail.com

مستخلص

هدفت الدراسة الحالية التعرف الى آراء المواطنين العراقيين بمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي ذي الرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ والمقدم الى مجلس النواب العراقي، والتعرف أيضا الى موقف المواطن العراقي من القوانين المستندة الى الشريعة الإسلامية والقوانين ذات الصبغة المدنية، كما سعت التعرف إلى طبيعة الجدل المثار حول هذا التعديل، فضلا عن الجهة التي يمثلها هذا التعديل، وكذلك مدى اطلاع المواطن العراقي على مسودة هذا التعديل ومصدر هذا الاطلاع.

ولتحقيق أهداف الدراسة أعد المركز استبانة علمية محكمة تضمنت مجموعة من الأسئلة الرئيسة والفرعية وبخيارات متعددة، واجابات مفتوحة وجهت للمواطنين العراقيين عن طريق فريق بحثي متخصص.

تمثلت عينة الدراسة بعدد من مواطني العاصمة بغداد وقد بلغ (١٠٠٠) مواطنا ومواطنة موزعين بحسب التقسيمات الإدارية لمحافظة بغداد والمحددة من جهاز الإحصاء في وزارة التخطيط العراقية والتي شملت أغلب المناطق المهمة في العاصمة بغداد.

وبعد جمع البيانات وتحليلها احصائيا تم تفريغ نتائج الدراسة والتي بينت إن اغلب المواطنين العراقيين مع التعديل المقترح للقانون، وانهم مع القوانين المستندة للشريعة، فضلا عن أنهم يرون هذا التعديل يمثل غالبية الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية:

التعديل المقترح، قانون الأحوال الشخصية العراقي، قانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩

تمهيد

يعد قانون الاحوال الشخصية من القوانين المهمة والأساسية في المجتمع لما يتضمنه من مواد قانونية تنظم حياة الاسرة وحفظ وتوزيع الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة الزوجية وبما يحافظ على كينونة الأسرة أساس المجتمع التي بصلاحها صلاح المجتمع وبتفككها يتفكك المجتمع، فضلا عن أنه يضع أسس لرسم خارطة البناء الأسري بشكل يتفق مع المصدر التشريعي الذي تستمد الدولة ومؤسساتها منه قوانينها.

شهدت الساحة العراقية بعد طرح مسوّدة تعديل لقانون الأحوال الشخصية العراقي وعلى المستويات التشريعية والاجتماعية والإعلامية كافة نقاشاً حاداً دار بين فريقين أحدهما مؤيدو القانون النافذ، وبين مؤيدي تعديل هذا القانون، وكل ادلى بدلوه وفتح النقاش امام العديد من التأويلات والمبالغة في وضع أوصاف مختلفة واضافات على التعديل وكل فريق وضع مجموعة من التبريرات لعمليات الرفض والقبول لهذا التعديل.

إدّعى رافضو التعديل على إنه يمس جوهر حرية المرأة وقد يفقدها العديد من المكتسبات التي تعد بنظرهم جزء من حقوقها وحريتها، وإنه بشكله الحالي يضمن للمرأة حريتها وحقوقها، وإن التعديل قد يسمح ويتيح المجال امام ارتفاع نسب زواج القاصرات وقد يفقدها حقها في الحضانة والميراث، في حين فند الفريق الآخر المؤيد للتعديل ادعاءاتهم بأن التعديلات لم يتم التطرق فيها إلى تحديد سن الزواج وانها قضية اجتماعية تترك تقديراتها للأسرة العراقية وفق قناعاتها وقناعة طرفي العلاقة الزوجية، فضلاً عن ان التعديل اتاح مساحة واسعة في حرية الاختيار لإنجاز عقد الزواج وفق التعديل او وفق القانون النافذ وعلى وفق التشريع الديني لكل مذهب فضلاً عن ان دعاة التعديل يحتكمون في تعديلهم إلى دين الدولة الرسمي، ومن الأسباب الرئيسة التي تدفعهم لإجراء التعديل ارتفاع نسب الطلاق

في المجتمع بشكل يجلب الانتباه ويثير المخاوف من ارتفاع عدد الأسر المفككة بسبب الطلاق والذي تمتد تأثيراته إلى الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لكل أفراد الأسرة ولا سيما الأطفال ضحايا حالات الطلاق وما يتمخض عن ذلك من انحرافات وتسرب مدرسي وغيرها كثير.

أولاً: أهمية الأسرة في المجتمع:

تمثل الأسرة المجتمع الإنساني الأول الذي يمارس الفرد فيها البدايات الأولى لنسج علاقاته الاجتماعية فهي تشكل نظاماً اجتماعياً ضرورياً وأساسياً طبيعياً لا غنى عنه كمناخ صحي ينشأ فيه الفرد ويكتسب من خلالها سلوكياته وعاداته وتقاليده، وتعد الجماعة الاولى التي من خلالها يكتسب الفرد شخصيته ووجوده الاجتماعي وانتماءَه فهي تمثل حجر الزوايا ونقطة الارتكاز التي تقوم عليها بقية المنظمات المجتمعية الأخرى فهي الخلية الأولى في بناء المجتمع، وبصلاحها واستقرارها يعني صلاح واستقرار المجتمع وبتفككها يعني تفكك المجتمع وانهيار منظومته القيمية، ولمكانة الاسرة وأهميتها قد وردت في أكثر من مورد اجتماعي ونفسي كجماعة أولية مهمة في صقل وتكوين شخصية الفرد.

ثانياً: وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بعدد من الوظائف التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجودها إذ لا تستطيع أي مؤسسة اجتماعية أن تنجح في قيامها بهذه الوظائف فالأسرة كوحدة اجتماعية اكتسبت الاعتراف وحددت شرعاً وقانوناً وعرفاً ونالت بذلك حقها في تنفيذ تلك الوظائف على الرغم من التغيرات الاجتماعية ومشاركة بعض المؤسسات المجتمعية الأسرة في بعض الوظائف لكن مازال هناك القسم الأكبر من إنجاز هذه الوظائف يتوقف على ما تقوم به الأسرة وما تقدمه لأفرادها، ومن هذه الوظائف وكما يلي:

1. **الوظيفة البيولوجية:** تمثل الأسرة المصدر الرئيس الذي من خلاله تنظم السلوك الجنسي وعملية الإنجاب التي تمد المجتمع بالعنصر البشري من خلال عملية الإنجاب، كونها وظيفة مشتركة يؤديها الزوجان كوظيفة ضرورية لاستمرار العنصر البشري، وبطبيعة عملية الانجاب في مجتمعاتنا العربية والاسلامية لا يكتسب المولود صفته الشرعية الا عندما يكون الزواج وتأسيس الأسرة خاضعا لقوانين الشريعة الدينية وللقوانين الوضعية والعادات والشرائع لتحقيق الاعترافات بعملية

الانجاب، واكسابها الشرعية، وهذا لن يتحقق إلا في ظل الشريعة الدينية التي يحتكم لها القانون في تكوين الأسرة.

2. **الوظيفة النفسية:** توفر الأسرة لأفرادها ولاسيما الأطفال الدعم النفسي والحب والحنان وكل ما يتعلق بالرعاية النفسية، لتحقيق النمو النفسي السليم لأفرادها وتسهم في تحقيق وتشكيل شخصية أفرادها وهذا يتحقق غالباً في كنف أسرة يتفق ويتعاون اطرافها في تأدية أدوارهم بصورة صحيحة.

3. **وظيفة التنشئة الاجتماعية** : يقع على عاتق الأسرة هذه الوظيفة إذ إنها تمثل الجماعة الاولية الأولى التي يتعلم من خلالها الطفل العناصر الأساسية لعملية التربية والتنشئة السليمة ويتشرب ثقافتها وعاداتها وتقاليدها، فهي الوحدة الاجتماعية المسؤولة عن عملية التنشئة الاجتماعية ويعبر علماء الاجتماع والنفس على إن الأسرة المكتملة الأطراف والمتفاهمة في توزيع الدور والمكانة المتمثلة بوجود دور الأب ودور الأم واداء كل طرف لدوره التربوي بالنتيجة سيكتسب الطفل تنشئة اجتماعية صحيحة خالية من الانحرافات والتشوهات الاجتماعية.

4. **الوظيفة الاقتصادية:** توفر لأفرادها الظروف المعيشية المناسبة التي تتوافق وتتلاءم مع امكانياتها فيعمل طرفي العلاقة الزوجية الأب والأم من أجل توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها لديمومة ودعم استمراريتهم في الحياة، وتوفير سبل العيش الكريم لأعضائها.

5. **الوظيفة الحمائية:** تتكفل الأسرة بدورها بحماية أفرادها من الآفات الاجتماعية وتحصينهم من الوقوع في مستنقع الجريمة والانحراف من خلال وضع مجموعة من الأسس والخطوط التي تنظم عملية التنشئة الاجتماعية السليمة لأفرادها لحصانتهم من الانزلاق نحو الانحراف والجريمة، فضلاً عن حمايتهم من الأوبئة والأمراض وغيرها من المهددات الأخرى.

6. **وظيفة منح المكانة:** تتكفل الأسرة بإكساب أفرادها المكانة الاجتماعية لما

ترسمه لهم من الطريق السليم والتوجيه الصحيح في مشاريع حياتهم الاجتماعية والمهنية، من خلال تنشئتهم وحثهم على اداء أدوارهم بشكل يتفق ويتماشى مع الدين والعادات والقيم والتقاليد والقوانين المرعية في المجتمع.

ثالثاً: أهمية قانون الأحوال الشخصية للأسرة والمجتمع:

1. **اهمية القانون لنسق الزواج:**

قانون الاحوال الشخصية ينظم علاقات الزواج، وكذلك يضع الأسس للبناء الأسري في رسم الحقوق والواجبات الخاصة وتوزيع الأدوار والمكانة لطرفي العلاقة، لتنظيم حياتهم الزوجية والاجتماعية وبعضها يتم الاتفاق عليها بالتراضي أو وفق ما معمول به وفق العادات والتقاليد الاجتماعية، وقد ورد في آيات قرآنية عديدة أهمية الزواج كرباط مقدس كما في قوله ﴿هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِباسٌ لَهُنَّ[1]﴾، وكذلك الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَناً[2]﴾. وكذلك أكد الله سبحانه وتعالى أهمية وقيمة عقد الزواج المعنوية والمادية كميثاق يلزم به طرفي العلاقة كما في قوله تعالى :﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا[3]﴾ .

واستناداً إلى هذه الآيات التي تؤكد على أهمية العقد الشرعي والقانوني الذي ينظم علاقات الزواج أدرج له توصيفات وتعريفات قانونية ودينية تكسب هذا العقد الاعتراف الشرعي والقانوني والاجتماعي، ومن هذه التعريفات عرفه القانون بأنه «عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً» في حين كان التعريف الفقهي للزواج» بأنه حل استمتاع أحد الزوجين بالآخر فهما شريكان في هذا الرباط المقدس تحل له ويحل لها» وهنا حرص المشرع على أهمية الحلية لطرفي العلاقة دون أن تقتصر

(١) البقرة:١٨٧.

(٢) النحل:٨٠

(٣) النساء:٢١.

على طرف واحد، فضلاً عن أن أهميته في إنجاز عقد الزواج على وفق الضوابط والتشريعات والذي يؤدي بالاعتراف الرسمي والاجتماعي والقانوني به، والتي تمنع تمزيق كينونة الأسرة في مجتمعنا تحت مسميات الحداثة و«الغربنة» وغيرها من المسميات الدخيلة على مجتمعنا كالعلاقات الجنسية خارج نظم الزواج كحياة المساكنة التي تنتشر في المجتمعات الأوربية والتي جعلت حدود الأسرة أكثر غموضاً وغير واضحة المعالم وبدأت آثارها السلبية تضرب وتمزق وجود الأسرة كوحدة اجتماعية متماسكة ومستقرة في الكثير من الدول الغربية وبدا يطلق على هذه المجتمعات بالشيخوخة لعدم وجود سياسة أسرية حقيقة تنظم عمليات الزواج والإنجاب.

2. **أهمية القانون في حفظ النسب**

يتضمن القانون مجموعة من الإجراءات القانونية التي تحقق الاعتراف القانوني والاجتماعي بالأطفال المولودين فأنه يحافظ على عملية الاعتراف وتنظيم عمليات الاسرة وقضايا الميراث والحقوق الخاصة بالأطفال ويكسبهم شرعية الانتماء للأسرة من خلال الإجراءات القانونية الشرعية للزواج لتحقيق الاعتراف الرسمي لكل المحطات الحياتية المستقبلية للأسرة من ولادات وميراث وغيرها. وقد ورد في القرآن الكريم عدد من الآيات المباركات التي تؤكد على أهمية حفظ النسب في قوله تعالى:﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِآبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ[1]﴾ وهنا تذكير الهي مهم بأهمية الحفاظ على النسل ومنع تداخل الانساب من خلال ما أفرده الشارع المقدس كمجموعة من الإجراءات القانونية التي تحقق الاعتراف والحفاظ على النسل .

ففي بعض الدراسات الاجنبية التي نفذت على بعض اسر التعايش والمساكنة خارج الزواج توصلت إلى أن أغلب هؤلاء يعيشون في ظل أحد الابوين بعد

(١) الأحزاب:٥

انفصالهم أو تشردهم وعيشهم في بعض الدور المملوكة للدولة، وأن أغلبهم لم ينالوا حياة مستقرة مقارنة بالأسر المتزوجة وفق الإجراءات الرسمية ومعظمهم يكونون أكثر عرضة للانحراف وللسجن وهم أكثر استعدادا لانجاب الاطفال خارج الزواج وهم أقل عرضة للزواج واولئك الذين يتزوجون منهم اكثر عرضة للطلاق بعكس الاسر الأخرى التي تشهد اعترافاً قانونياً بزواجاتهم.

القانون وتفصيلاته

قانون الأحوال الشخصية العراقي هو القانون الذي ينظم قضايا الأسرة والزواج والطلاق والميراث والوصاية والنفقة والحضانة وما يتعلق بشؤون الأحوال الشخصية في العراق، صدر هذا القانون في الأصل عام ١٩٥٩، بالرقم ١٨٨ وهو يُعد من أهم القوانين التي تؤثر على العلاقات الأسرية في العراق.

شرح لأبرز النقاط التي يتضمنها القانون:

١. الزواج

سن الزواج: يحدد القانون سن الزواج الرسمي بـ ١٨ سنة، لكن يمكن للأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ سنة الزواج بشرط موافقة ولي الأمر وموافقة القاضي.

شروط الزواج: يشترط موافقة الطرفين بشكل حر، وأن يكون كلا الزوجين كامل الأهلية (عقليًا ونفسيًا).

تعدد الزوجات: يسمح القانون بتعدد الزوجات وفق شروط معينة، أهمها أن يكون الزوج قادرًا على توفير العدل بين الزوجات وأن يكون هنالك سبباً معتبراً للزواج بأخرى.

٢. الطلاق

أنواع الطلاق: القانون العراقي يميز بين الطلاق بإرادة الزوج (الطلاق الرجعي أو البائن) والطلاق القضائي، حيث يمكن للمرأة طلب الطلاق إذا كانت هناك أسباب مثل سوء المعاملة أو الهجر.

التوثيق: يشترط القانون أن يتم توثيق الطلاق في المحكمة لضمان حقوق الطرفين.

العدة: على المرأة المطلقة أن تلتزم بفترة "العدة" وهي فترة انتظار تحدد بناءً على حالتها الزوجية والصحية

٣. الحضانة

حق الحضانة: في حالات الطلاق، تُمنح الأم الحق في حضانة الأطفال حتى سن معينة (عادةً سن ١٥ عامًا) ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك بناءً على مصلحة الطفل.

نفقات الحضانة: يتعين على الأب دفع نفقات الأطفال بما في ذلك السكن والتعليم والرعاية الصحية.

٤. الميراث

تقسيم الميراث: يعتمد القانون العراقي على أحكام الشريعة الإسلامية في تقسيم الميراث، حيث يحصل الورثة على نصيبهم بحسب الفقه الإسلامي مع عدم الاخذ ببعض الاختلافات الفقهية.

الوصية: يجوز للمرء أن يوصي بما لا يزيد عن ثلث تركته، ويشترط أن تكون الوصية مكتوبة أو موثقة

٥. الوصاية

تعيين الوصي: إذا كان أحد الأبوين متوفياً أو غير قادر على رعاية الأطفال، يمكن للمحكمة تعيين وصي للإشراف على الطفل وتلبية احتياجاته.

شروط الوصي: يشترط في الوصي أن يكون شخصًا مؤهلاً لرعاية الطفل وحماية مصالحه.

٦. النفقة

النفقة الزوجية: على الزوج الإنفاق على زوجته وأطفاله بما يتناسب مع حالته المادية. في حالة الطلاق، يجب على الأب الإنفاق على الأطفال.

إثبات النفقة: في حالة وجود نزاع حول النفقة، يمكن للزوجة السابقة طلب المحكمة لإصدار حكم بالنفقة.

القضايا المثيرة للجدل:

حقوق المرأة: إنتـُقدت بعض الأحكام التي تنص على تعدد الزوجات والطلاق الرجعي والتي تقيد حرية المرأة في حالات الطلاق والميراث.

الاجتهاد الفقهي: يتيح القانون للقضاة الرجوع إلى الفقه الإسلامي في بعض القضايا التي لم يُنص عليها بشكل واضح في القانون، مما يعطي مرونة لتطبيق الأحكام.

تعديلات القانون

قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ١٩٥٩ (القانون رقم ١٨٨) يعد أحد القوانين المتقدمة في مجال تنظيم شؤون الأسرة، وقد شهد تعديلات ومحاولات تعديل على مر السنوات السابقة وهي كما يلي:

١. **تعديل عام ١٩٧٨:** تضمن التعديل الأول للقانون تغييرات في بعض المسائل المتعلقة بالطلاق والميراث، من أجل مواءمة القانون مع التغيرات الاجتماعية والتشريعية في العراق، كان الهدف هو تحسين حماية حقوق الزوجات والأطفال في حالات الطلاق.

٢. **تعديل عام ١٩٨٧:** في هذه المدة تم تعديل القانون لزيادة الاهتمام بحضانة الأطفال، مع التركيز على مصلحة الطفل كمعيار أساسي لتحديد الحضانة، وإعطاء الأمهات حقوقًا أكبر في الحضانة.

٣. **محاولة تعديل عام ٢٠٠٣:** بعد سقوط نظام البعث، كانت هناك محاولات لإلغاء قانون ١٩٥٩ واستبداله بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل مباشر، إذ دعا مجلس الحكم العراقي إلى إلغاء القانون وإعادة تطبيق القوانين الدينية، ولكن تم رفض هذه المحاولة.

٤. **تعديل مقترح عام ٢٠١٧:** واحد من التعديلات التي قدمتها بعض الجهات السياسية وحصلت دعما من بعض المرجعيات الدينية في النجف الاشرف، وكان من أكثر التعديلات إثارة للجدل، إذ رُوج من معارضي التعديل أنه يقترح خفض سن الزواج إلى ٩ سنوات بالنسبة للفتيات و١٥ عامًا للفتيان وفقاً لبعض التفسيرات الدينية، كما روج أنه يقترح إعطاء رجال الدين سلطة الفصل في قضايا الأحوال الشخصية، وهو ما أثار انتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية.

٥. محاولة تعديل عام ٢٠١٩: ركزت على المادة ٥٧ التي تتعلق بحضانة الأطفال،

كان المقترح يسعى لمنح الآباء أولوية في الحضانة بعد عمر معين للأطفال، مما أثار مخاوف من تقييد حقوق الأمهات في حضانة أطفالهن، وأدى إلى احتجاجات واسعة في الشارع العراقي.

٦. التعديلات الأخيرة ٢٠٢٤: تضمنت تعديلات مشابهة للمقترحات السابقة، مع إضافة خيارات للأفراد لاختيار تطبيق أحكام الفقه للدين والمذهب في مسائل الزواج والطلاق والميراث، مما أثار ردود أفعال متباينة إزاء التعديلات المقترحة، فمنهم من عدها قانونية ودستورية وضمن الحقوق الشخصية للأفراد، بينما عدها آخرون أنها تعدٍ على بعض حقوق الاسرة من الاطفال والمرأة وغمط لبعض حقوقها التي كفلها القانون محل التعديل...

ولما كان هذا الموضوع محل شد وجذب مجتمعي، وأخذ حيزا كبيرا من النقاش خلال المدة الماضية والأخيرة ارتأى مركزنا- **مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية**_ ان يكون هذا الموضوع محل بحث ودراسة للوقوف بدقة على مكامن القوة والضعف في هذا التعديل فضلا عن موقف المواطن العراقي بمختلف توجهاته وانتماءاته من هذا التعديل المقترح؛ وفي ضوء ذلك اعد المركز استبانة علمية محكمة لتكون استطلاع رأي للمواطن العراقي يستشف من طريقه الموقف العام للمواطن العراقي من هذا التعديل فضلا عن مواطن الرفض والقبول لديه وكذلك آراءه واجاباته في كل ما يرتبط بأصل هذا الموضوع والموضوعات ذات العلاقة به ايضا.

إجراءات الدراسة

❖ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي منهجاً لها، المنهج الوصفي هو أحد المناهج البحثية التي يستعمل لدراسة الظواهر كما هي موجودة في الواقع دون تدخل الباحث في تغييرها أو تعديلها، ويهدف إلى وصف الظاهرة بدقة وتحديد خصائصها وأبعادها وعلاقاتها مع المتغيرات الأخرى، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها للوصول إلى فهم عميق للمشكلة أو الظاهرة محل البحث، يستعمل هذا المنهج في الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية وغيرها من المجالات التي تحتاج إلى وصف وتحليل العلاقات بين الظواهر المختلفة.

وقد اعتمد في هذه الدراسة أسلوب استطلاع الرأي وهو أداة بحثية تُستخدم لجمع آراء أو مواقف مجموعة من الأفراد حول موضوع معين، ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المنظمة على عينة من الأشخاص، بهدف قياس اتجاهاتهم أو تقييم مواقفهم تجاه الموضوع محل البحث، وتستعمل نتائج الاستطلاع في اتخاذ القرارات، وفهم الرأي العام، أو دراسة سلوكيات معينة وفي العديد من المجالات مثل السياسة، التسويق، التعليم، والصحة، والقضايا المجتمعية المختلفة.

❖ عينة الدراسة

العينة هي جزء من المجتمع الكلي الذي يتم دراسته، ويُختار لتمثيل هذا المجتمع في البحث العلمي، تُستخدم العينة عندما يكون من الصعب أو غير العملي دراسة جميع أفراد المجتمع الكلي، لذلك يتم اختيار مجموعة صغيرة تعكس خصائص المجتمع بأكبر قدر ممكن من الدقة، وتهدف العينة إلى توفير معلومات موثوقة يمكن تعميمها على المجتمع الكلي، وهي تُختار وفقاً لأساليب علمية مثل العينات الاحتمالية (العشوائية) والعينات اللااحتمالية (غير العشوائية)

لضمان الموضوعية والدقة في النتائج.

ولكون موضوع البحث يشمل غالبية الشعب العراقي وبمحافظاته كافة باستثناء إقليم كردستان، تم اعتماد محافظة بغداد كعينة تمثل مجتمع البحث؛ لما لها من تمثيل حقيقي لمكونات الشعب العراقي كافة سواء كانت دينة، او قومية، او مذهبية، وحتى من الناحية السياسية والأيدلوجية فهي تضم، الإسلامي، والمدني، والعلماني، وبمختلف التوجهات، وقد اعتمد في تقسيم العينة (بغداد) على التقسيمات الإدارية الرسمية والمعتمدة من قبل وزارة التخطيط العراقية، -الجهاز المركزي للإحصاء-، وفقًا للقضاء والمنطقة والمحلة والزقاق، كما تم اختيار العينة وفقًا لبعض المتغيرات الديمغرافية ذات العلاقة والأثر بطبيعة الظاهرة الحالية، إذ توزعت عينة البحث بحسب متغير الجنس الى الذكور و الإناث.

كما توزعت بحسب متغير العمر الى ست فئات تبدأ بعمر (٢٠ سنة فأقل) وتنتهي بعمر (٦٠ سنة فأكثر)، وأيضا تم الاختيار وفق متغير المؤهل العلمي والتعليمي (التحصيل الدراسي)، إذ تضمنت العينة فئات المراحل التعليمية كافة تقريبًا بدءاً من قبل المرحلة الابتدائية وصولاً الى الشهادة الجامعية العليا، وايضا توزعت العينة وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية، إذ ضمت أربع طبقات (متزوج-أعزب-أرمل، منفصل)، كما لم يهمل متغير العمل (الوظيفة) في اختيار العينة، فقد ضمت العينة فئات من الموظفين والعمال والعاطلين عن العمل والكسبة والمتقاعدين وغيرهم وايضاً الطلبة كما لم تهمل الأشخاص من ذوي الإعاقة، وكما يتضح فيما يلي:

- ✓ **العينة بحسب التقسيمات الادارية**

ضمت العينة (١٠٠٠) مواطنا استبعد منها ثلاث استمارات كشف تصحيحها أن هناك عدم وضوح وغموض في الاجابة لذا بلغت العينة النهائية (٩٩٧) مواطنا موزعة بحسب التقسيمات الإدارية لمحافظة بغداد في الإجابة وكما مبين في

الجدول في أدناه:

الجدول (١)

ت	المنطقة	العدد	النسبة المئوية
١	المنصور	٢٤٠	٪٢٤,٠
٢	بغداد الجديدة	٢٠٠	٪٢٠,٠
٣	مدينة الصدر	٢٠٠	٪..٢٠,١
٤	الرشيد	١٥٧	٪١٥,٧
٥	الكاظمية	١٠٠	٪١٠,١
٦	الكرادة	١٠٠	٪١٠,١
	المجموع	٩٩٧	٪١٠٠

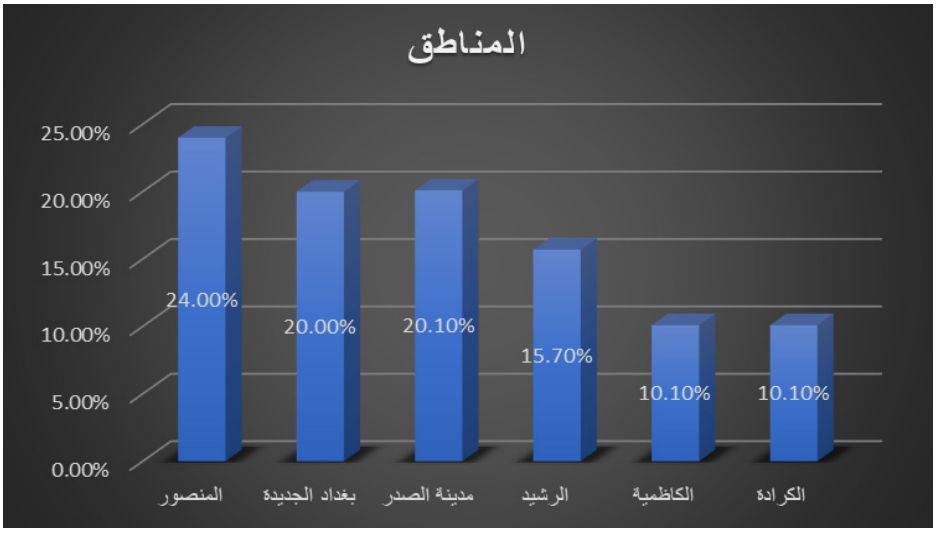

شكل (١)

✓ **العينة بحسب الجنس**

توزعت العينة بحسب الجنس بين الذكور والاناث وكانت النسبة الكبرى للذكور وكما مبين في الجدول في أدناه

الجدول (٢)

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	٦٧٢	٦٧,٤٪
الاناث	٣٢٥	٣٢,٥٪
المجموع	٩٩٧	١٠٠٪

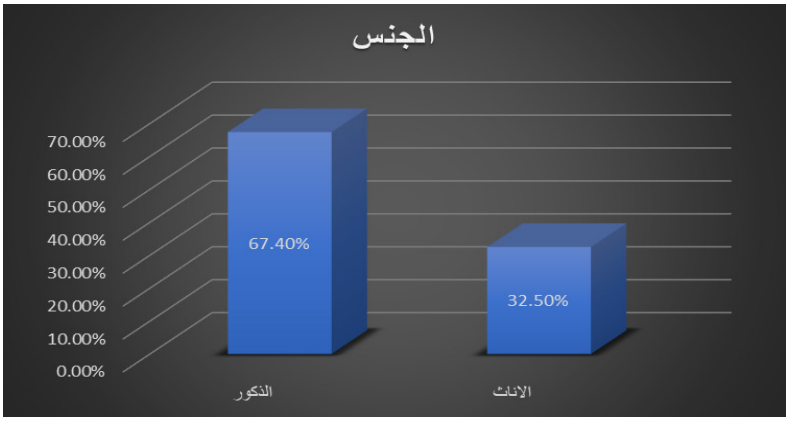

شكل (٢)

✓ **العينة بحسب العمر**

توزعت العينة بحسب الفئات الست التي تم تحديدها مسبقا وكانت الاعمار موزعة كما في الجدول أدناه:

الجدول (٣)

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٠ فأقل	١١٦	٪١١,٦
٣٠-٢١	١٥٧	٪١٥,٧
٤٠-٣١	٢٠٩	٪٢١,٠
٥٠-٤١	٢٦٧	٪٢٦,٨
٦٠-٥١	١٩٧	٪١٩,٨
٦٠ فأكثر	٤٨	٪٤,٨
المجموع	٩٩٤	٪١٠٠

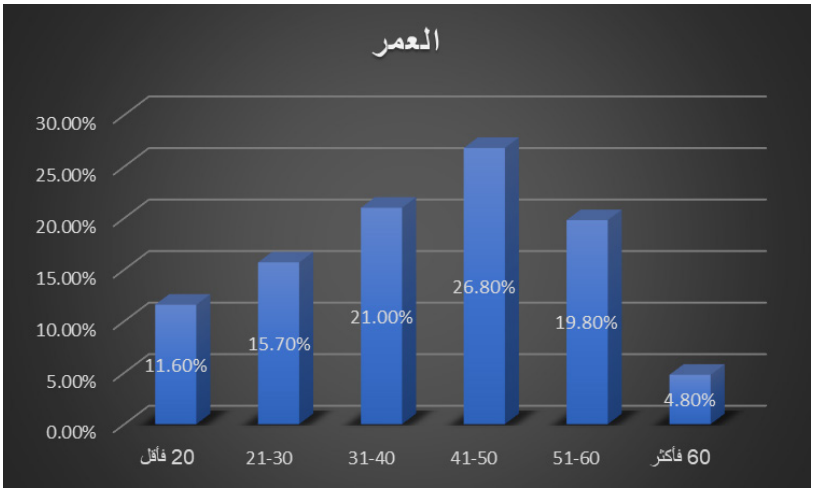

شكل (٣)

- ملحوظة: ثلاث استمارات لم يذكر بها العمر.

✓ **العينة بحسب التحصيل الدراسي**

توزعت العينة بين بحسب التحصيل الدراسي كما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٤)

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	١٠	٪١,٠
ابتدائية	١٠٢	٪١٠,٢
متوسطة	٢٠٧	٪٢٠,٨
اعدادية	٢٧٩	٪٢٨,٠
الدبلوم	٢١٦	٪٢١,٧
جامعية أولية	١٤٨	٪١٤,٨
دراسات عليا	٣٣	٪٣,٣
المجموع	٩٩٥	٪١٠٠

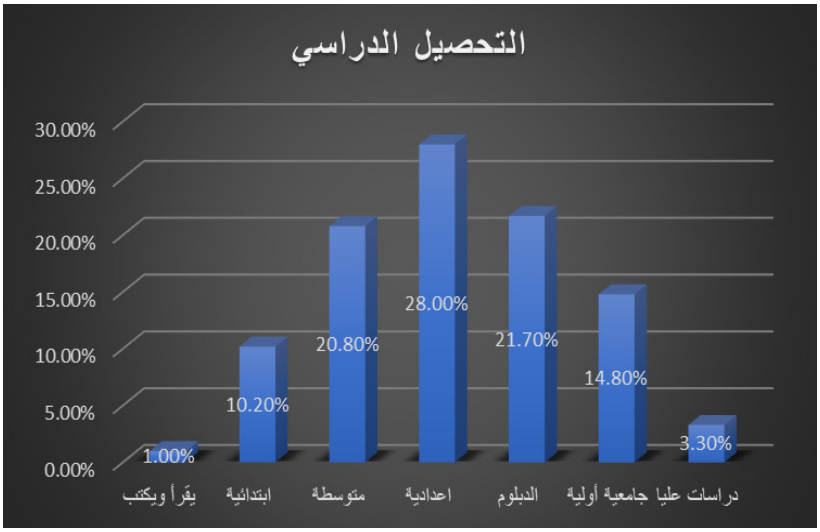

شكل (٤)

- ملحوظة: استمارة واحدة لم يذكر بها التحصيل.

✓ **العينة بحسب العمل الوظيفي**

توزعت العينة بين بحسب العمل الوظيفي كما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٥)

العمل الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
أعمال حرة	٣٧٧	٪٣٧,٨
طالب	١١٠	٪١١,٠
موظف	٣٧٠	٪٣٧,١
متقاعد	٦٢	٪٦,٢
عاطل عن العمل	٧٤	٪٧,٤
ذو إعاقة	٢	٪٠,٢
المجموع	٩٩٥	٪١٠٠

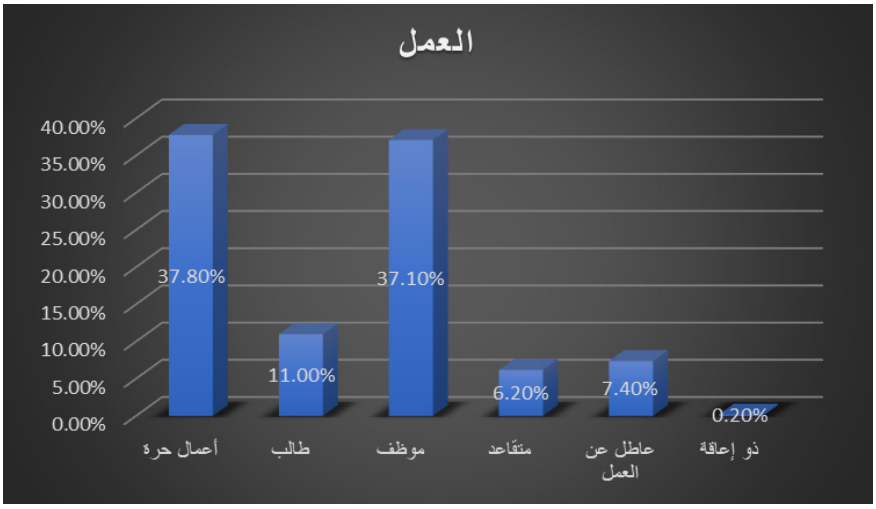

شكل (٥)

- ملحوظة: استمارة واحدة لم يذكر بها العمل الوظيفي.

✓ **العينة بحسب الحالة الاجتماعية**

توزعت العينة بحسب الحالة الاجتماعية كما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٦)

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج/ متزوجة	٦٨٢	٦٨,٤٪
أعزب	٢٠٦	٢٠,٧٪
منفصل/ منفصلة	٣٥	٣,٥٪
أرمل/ أرملة	٧٢	٧,٢٪
المجموع	٩٩٥	١٠٠٪

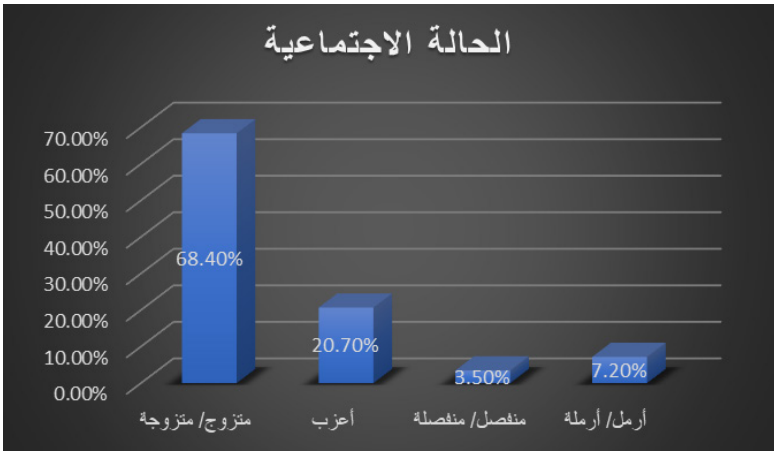

شكل (٦)

- ملحوظة: استمارتان لم يذكر بهما الحالة الاجتماعية.

نتائج الدراسة وتحليلها

أولاً: لمعرفة رأي المواطن العراقي بتشريع القوانين المستندة الى الشريعة الاسلامية قدمنا سؤالا يتعلق بذلك وكانت إجابة المواطنين موزعة بين بدائل أربعة جاء أعلاها (نعم معها) وبنسبة مئوية بلغت (٨٠,٦٪) وجاء أدناها خيار (لا لست معها) وبنسبة مئوية بلغت (٥,٥٪) وجاء الخياران الباقيان بين هذين الخيارين وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم معها	٨٠٤	٨٠,٦٪
٢	غير مهتم	٧٦	٧,٦٪
٣	معها بشكل نسبي	٦١	٦,١٪
٤	لا لست معها	٥٥	٥,٥٪
المجموع		٩٩٦	١٠٠٪

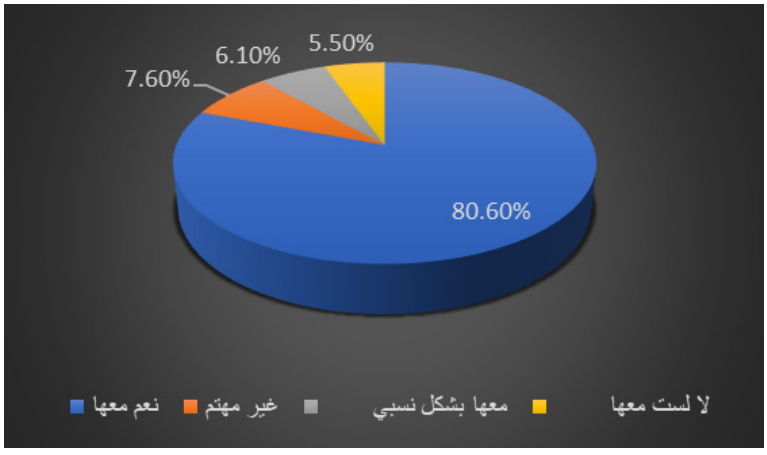

شكل (٧)

إن حصول خيار (نعم معها) أي نعم مع تشريع القوانين المستندة الى الشريعة وبنسبة أكثر من (٨٠,٦٪) من المستطلعين هو مؤشر واضح على طبيعة هذا المجتمع وثقافتة واعتزازه بهويته الإسلامية والدينية، وأن تأييد المواطنين لهكذا تشريعات يعكس رغبة جزء كبير من المجتمع العراقي في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية له، وهذا التأييد يمكن تفسيره بعدة جوانب:

١. التقاليد والقيم الاجتماعية: العراق مجتمع محافظ تتأثر فيه الحياة الاجتماعية والدينية بشكل كبير بالشريعة الإسلامية، فالكثير من المواطنين يرون أن القوانين المستندة إلى الشريعة تعكس قيمهم وتقاليدهم بشكل أفضل من القوانين الوضعية.

٢. الثقة في العدالة الشرعية: بعض المواطنين يعتقدون أن القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية أكثر عدالة وإنصاف، لاسيما في مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث.

٣. التأثير الديني على الحياة العامة: الدين يلعب دوراً مهماً في حياة الكثير من العراقيين، ومن ثم يرغبون في رؤية تأثيره على التشريعات القانونية التي تضبط حركتهم وتفاعلاتهم وتعاملاتهم لضمان أنها تتماشى مع معتقداتهم وقيمهم الدينية، وهذ يتفق مع الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ من أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة.

٤. رد فعل على التغريب[١]: قد يكون التأييد جزءًا من رد فعل ضد التغريب أو الضغوط الخارجية التي تدعو إلى تحديث القوانين بطرق تُعد مخالفة للقيم الإسلامية.

(١) هناك محاولات خفية وبعيدة الأمد (قوى ناعمة) تستهدف التأثير بالبيئة الاجتماعية العراقية وتغيير النسق القيمي والثقافي واستبداله بأنساق غربية وامريكية.

ثانياً: للتعرف على اراء المواطنين العراقيين حول رأيهم بتعديل قانون الاحوال الشخصية العراقية النافذ وجهنا سؤالاً يتعلق بذلك؛ فكانت اجاباتهم مختلفة وتوزعت بين أعلى اختيار وهو (مع التعديل) وبنسبة مئوية بلغت (٥٠,٤) بينما جاء أدنى اختيار هو (غير مهتم) وبنسبة مئوية بلغت (٥,١٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٨)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	مع التعديل	٥٠٢	٥٠,٤٪
٢	ارفض التعديل	٣٩٥	٣٩,٦٪
٣	ليس لي رأي	٤٩	٤,٩٪
٤	غير مهتم	٥١	٥,١٪
المجموع		٩٩٧	١٠٠٪

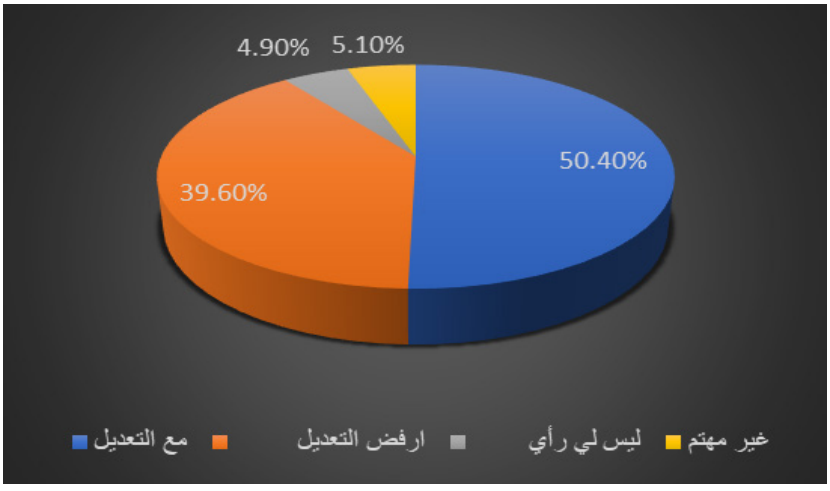

شكل (٨)

تأييد المواطنين العراقيين لتعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي وبأكثر من نصف المستطلعين قد يعود إلى عدة أسباب محتملة ومنها:

١. التحديث بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية: قد يكون القانون الحالي قديم ولا يعكس التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع العراقي.

٢. تحقيق العدالة والمساواة: بعض المواطنين يرون أن القانون الحالي قد يحتوي على جوانب تمييزية تجاه النساء أو الرجال والأطفال، إذ قد يسهم التعديل في تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق جميع أفراد المجتمع، ومنها الزوجة إذ يضفي التعديل المقترح الشرعية على الزواجات خارج أطار المحكمة ويضعها في إطارها القانوني.

٣. تسريع الإجراءات القانونية: الإجراءات في القانون الحالي قد تكون معقدة وبطيئة، والتعديلات المقترحة يمكن أن تجعل الإجراءات أكثر سهولة وسرعة، مما يسهل حياة المواطنين.

٤. معالجة الثغرات القانونية: قد تكون هناك ثغرات في القانون القديم تؤدي إلى تفسيرات متباينة أو مشاكل في التطبيق، لذا فإن التعديل يمكن أن يوفر حلولاً لهذه الثغرات.

٥. التأثير الديني والثقافي: في مجتمع متعدد الثقافات والطوائف مثل العراق، قد يكون تعديل القانون طريقة للتوفيق بين القوانين المدنية والشرائع الدينية المختلفة، ما يؤدي إلى توافق أكبر بين مكونات المجتمع.

٦. وقد يكون التأييد ناتج عن ردة فعل تجاه المعارضين للتعديل وبغالبيتهم كما يرى مراقبون لديهم ارتباطات خارجية ويمثلون جزء من الأفكار المنحرفة التي تروج لها الدول الغربية والذي لا يبعث على الطمأنينة في نفوس العراقيين تجاه رفض التعديل.

٧. كما يمكن أن يكون السبب هو الاثار السلبية الكبيرة من تطبيق القانون النافذ والذي من نتائجه أكثر من (٦٠٠٠) حالة طلاق شهرياً بحسب إحصاءات مجلس القضاء الأعلى العراقي والذي يؤدي الى تدهور الأسر العراقية وانحلالها.

ثالثاً: لتعرف موقف المواطنين العراقيين من رضاهم عن قانون الاحوال الشخصية العراقي النافذ حالياً، وجهنا سؤالا يتعلق بذلك؛ وقد توزعت إجاباتهم بين البدائل الأربعة وجاء أعلى بديل هو (غير راض) وبنسبة مئوية بلغت (٥٢,٠ ٪) بينما جاء اخيراً (راض بشكل نسبي) وبنسبة مئوية بلغت (١,٢٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٩)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	غير راض	٥١٨	٪٥٢,٠
	نعم راض	٣٧٣	٪٣٧,٤
٢	ليس لي رأي	٨٢	٪٨,٢
٣	راض بشكل نسبي	٢٢	٪٢,٢
	المجموع	٩٩٥	٪١٠٠

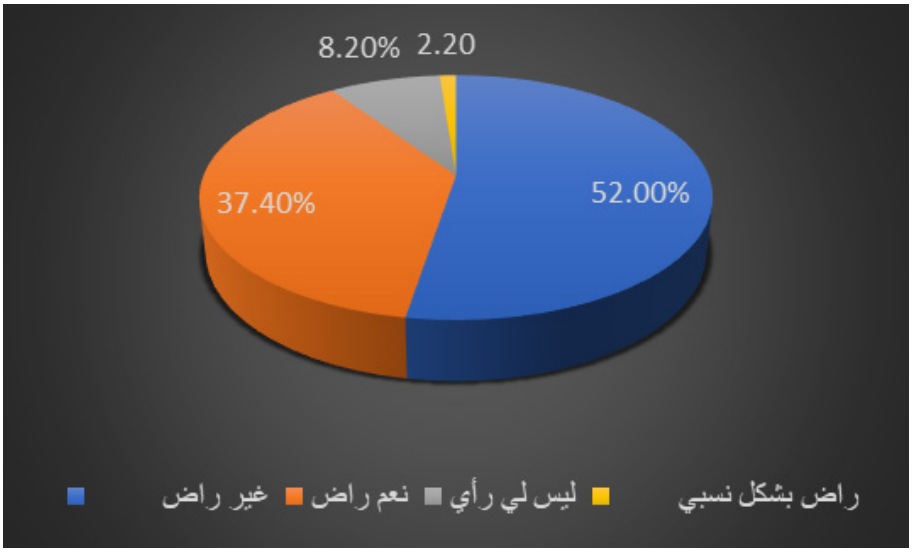

شكل (٩)

ان مجيء خيار (غير راضٍ) عن القانون الحالي للأحوال الشخصية وبنسبة تجاوزت (٥٠٪) كخيار أول هو مؤشر مهم على توافق النتائج وبشكل كبير لا سيما مع نتيجة السؤال السابق وتعضيدا له والذي أيّد فيه العراقيون التعديل وبنسبة تقارب كبيرة وهي أكثر من (٥٠٪) بقليل، ويمكن عزو النتيجة للأسباب نفسها التي ذكرناها في السؤال السابق من البحث عن المساواة، وتحديث القوانين، وإعطاء حرية أكثر في تنفيذ الأحوال على وفق ما يريده المواطن من دون جبر، فضلا عن التخلص من الاثار السلبية للقانون النافذ.

رابعاً: لمعرفة آراء المواطنين حول رايهم بتشريع القوانين الوضعية ذات الصبغة المدنية للدولة العراقية الحديثة؛ وجهنا سؤالا بهذا الشأن، فتوزعت الاجابات بين (انا معها، ولا لست معها، معها بشكل نسبي، وغير مهتم) وجاء أعلى الإجابات هو (لا لست معها) وبنسبة مئوية بلغت (٨٥,٢٪) بينما جاءت أدنى الخيارات (معها بشكل نسبي) ونسبة مئوية بلغت (٠,٨٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٠)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا لست معها	٨٤٩	٨٥,٢٪
٢	غير مهتم	٧٨	٧,٨٪
٣	نعم معها	٦٢	٦,٢٪
٤	معها بشكل نسبي	٨	٠,٨٪
	المجموع	٩٩٧	١٠٠٪

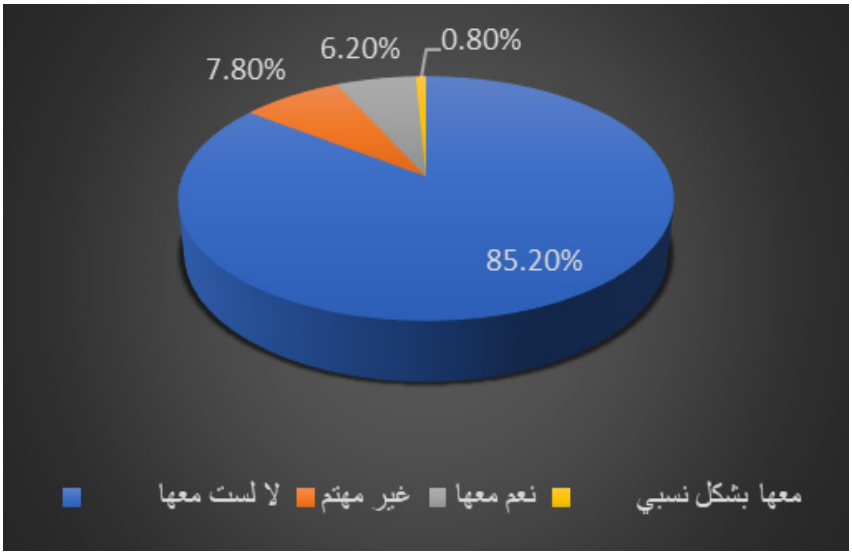

شكل (١٠)

إن رفض المستطلعين للقوانين المدنية في العراق وبنسبة تفوق (٨٠٪) منهم مؤشر أيضا على التوافق الكبير بين النتائج إذ تعضد وتدعم هذه النتيجة (نتيجة السؤال الأول) الذي أيد فيه المستطلعون إنهم مع القوانين المستندة للشريعة

وبنسبة بلغت أكثر من (٨٠٪) بقليل، إذ يؤشر على مصداقية النتائج وتحليلها.

وقد يعود السبب إلى:

١. الحفاظ على القيم الدينية: العديد من العراقيين يفضلون القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية لأنها تتماشى مع معتقداتهم الدينية؛ إذ يعدون القوانين المدنية بعيدة عن التعاليم الدينية، وقد يرون فيها محاولة لتهميش الشريعة.

٢. الخوف من التغريب: هناك خشية من أن تكون القوانين المدنية مستوردة من الغرب ولا تتوافق مع القيم الاجتماعية والدينية العراقية، فالبعض ينظر إلى القوانين المدنية كخطوة نحو "التغريب" الثقافي.

٣. التأثير الديني القوي في المجتمع: في مجتمع يولي أهمية كبيرة للدين، تكون هناك مقاومة لأي قوانين تُعد غير متوافقة مع الشريعة، وقد يُنظر إلى القوانين المدنية على أنها تتعارض مع القيم والتقاليد الدينية.

٤. عدم الثقة في النظام القانوني: بعض العراقيين قد يشعرون بعدم الثقة في قدرة النظام القانوني على تطبيق القوانين المدنية بشكل عادل، لا سيما في ظل الفساد أو ضعف النظام القضائي كما يرى مراقبون.

خامساً: للوقوف على آراء المواطنين العراقيين حول مدى اطلاعهم على مسوّدة تعديلات قانون الاحوال الشخصية العراقي والمقترح من المجلس النواب العراقي جاءت الخيارات متنوعة ومتقاربة، إذ جاء أعلى خيار وبنسبة مئوية بلغت (٣٤,٩٪) هو خيار (نعم مطلع بشكل كامل) بينما جاء أخيرا هو خيار (غير مهتم) وبنسبة مئوية بلغت (٤,٧٪) والذي يمثل أدنى الخيارات وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١١)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم مطلع بشكل كامل	٣٤٨	٪٣٤,٩
٢	مطلع بشكل نسبي	٣٠٦	٪٣٠,٧
٣	انا غير مطلع	٢٩٦	٪٢٩,٧
٤	غير مهتم	٤٧	٪٤,٧
	المجموع	٩٩٧	٪١٠٠

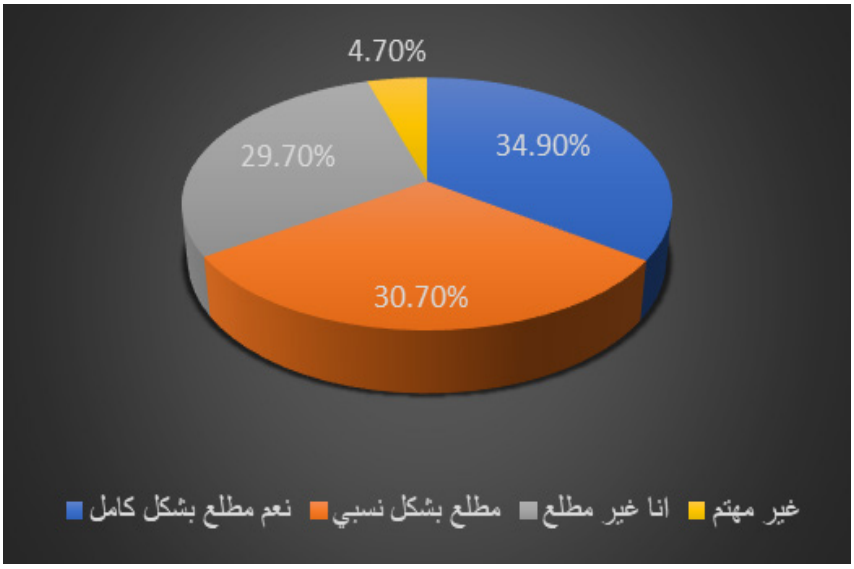

شكل (١١)

إن الملاحظ لنتائج هذا السؤال نراها متقاربة بشكل كبير وتشير بوضوح إلى أن المجتمع العراقي وبحسب عينة المستطلعين منهم ينقسمون الى ثلاثة اقسام: قسم مطلع وقسم بشكل نسبي وقسم أخير غير مطلع وبنسب متقاربة جدا، ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى:

١. الفروقات التعليمية والثقافية: مدى معرفة الأفراد بتفاصيل القوانين يرتبط غالباً بمستوى التعليم والثقافة القانونية، فالأشخاص الذين لديهم مستوى تعليمي أعلى أو خلفية قانونية يكونون أكثر اطلاعا على تفاصيل التعديلات، في حين قد يكون الآخرون أقل اهتماماً أو قدرة على متابعة هذه المواضيع.

٢. الاهتمام الشخصي: بعض العراقيين يهتمون بشدة بقضايا الأحوال الشخصية لارتباطها المباشر بحياتهم اليومية أو لكونها موضوع نقاش عام، مما يدفعهم للاطلاع عليها، في المقابل قد يعده آخرون أقل أهمية أو لا يؤثر بشكل مباشر على حياتهم، ومن ثم لا يبذلون جهداً للاطلاع على تفاصيله.

٣. التأثير الإعلامي: تتباين المصادر الإعلامية في تغطية التعديلات المقترحة، وقد يتعرض بعض المواطنين لمعلومات مكثفة حول القانون عبر وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي، بينما قد لا تصل هذه المعلومات بالوضوح نفسه إلى غيرهم، مما يؤدي إلى اطلاع متفاوت.

٤. الانشغال بالأوضاع اليومية: العراق يواجه تحديات متعددة، من بينها الأوضاع الاقتصادية والأمنية، في ظل هذه الضغوط، قد يكون لدى بعض الناس القليل من الوقت أو الاهتمام للتركيز على القضايا القانونية، و من ثم يكونون أقل اطلاعا.

سادساً: لتعرف مصدر المعلومات التي يتحصل عليها المواطنون العراقيون بخصوص تعديل قانون الاحوال الشخصية المقترح ومن اين يستقونها، وجهنا سؤالا يتعلق بذلك وكانت إجابتاهم متنوعة ومتوزعة بين بدائل أربعة جاء اعلاها (مواقع التواصل الاجتماعي) وبنسبة مئوية بلغت (٥٢,١٪) بينما جاء ادناها خيار (غير ذلك) وبنسبة مئوية بلغت (١,٨٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٢)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	مواقع التواصل الاجتماعي	٥١٩	٥٢,١٪
٢	الفضائيات	٣٠١	٣٠,٢٪
٣	معارف وأصدقاء	١٥٨	١٥,٨٪
٤	غير ذلك	١٨	١,٨٪
	المجموع	٩٩٦	١٠٠٪

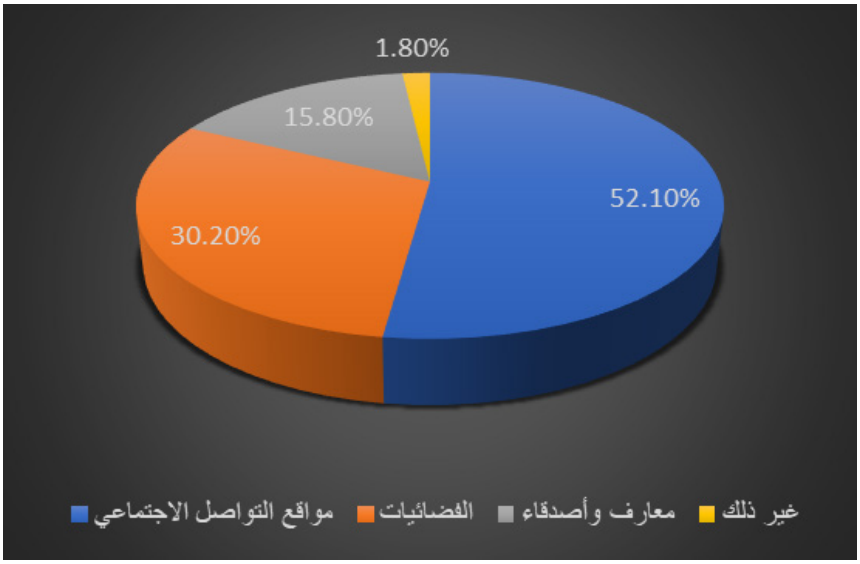

شكل (١٢)

ولعل السبب في مجيء خيار مواقع التواصل الاجتماعي كأعلى خيار في الحصول على المعلومات حول التعديلات قد يعود إلى عدة أسباب منها:

١. السهولة وسرعة الوصول: مواقع التواصل الاجتماعي توفر المعلومات بسرعة وسهولة، مما يجعلها الخيار الأول للكثير من الناس للحصول على الأخبار

والمستجدات دون الحاجة للبحث في المصادر التقليدية.

٢. الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية: انتشار استخدام الإنترنت والهواتف الذكية بين العراقيين يجعل مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة مفضلة للوصول إلى المعلومات والتفاعل معها.

٣. ضعف ثقة الجمهور بالإعلام التقليدي: هناك شعور متزايد بعدم الثقة بالإعلام التقليدي، الذي قد يُعد منحازاً أو غير شفاف، هذا يدفع الناس للاعتماد على المصادر البديلة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يمكنهم الحصول على آراء متنوعة والتفاعل مع الأخبار.

٤. التفاعل والنقاشات العامة: منصات التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين التفاعل مع الأخبار والمشاركة في النقاشات العامة، مما يجعلها مكاناً جاذباً للبحث عن المعلومات وتبادل الآراء.

٥. قلة الوعي بالتحقق من المعلومات: بعض العراقيين قد لا يمتلكون المعرفة الكافية بأهمية التحقق من مصادر المعلومات، مما يجعلهم يعتمدون على ما يجدونه على مواقع التواصل دون التأكد من دقته أو مصداقيته.

٦. تأثير الشخصيات المؤثرة: الكثير من الشخصيات العامة والمؤثرة في العراق يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لمشاركة آرائهم حول القضايا العامة، ما يجعلها مصدرًا رئيساً للمعلومات والأخبار المتعلقة بالتعديلات القانونية.

سابعاً: للوقوف على رأي المواطن العراقي بشأن ضرورة أخذ رأي المرجعيات الدينية في العراق بمسألة تعديل القانون المقترح؛ وجهنا سؤالا لهم يتعلق بهذا الشأن، فجاء أعلى الخيارات هو (لست مع هذا الرأي) وبنسبة مئوية بلغت (٥٤,٦٪)، بينما جاء أدنى هذه الخيارات هو (ليس لدي رأي) وبنسبة مئوية بلغت (٧,٧٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٣)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لست مع هذا الرأي	٥٤٤	٥٤,٦٪
٢	نعم مع هذا الرأي	٢٧٩	٢٨٪
٣	معه بشكل نسبي	٩٧	٩,٧٪
٤	ليس لدي رأي	٧٧	٧,٧٪
	المجموع	٩٩٧	١٠٠٪

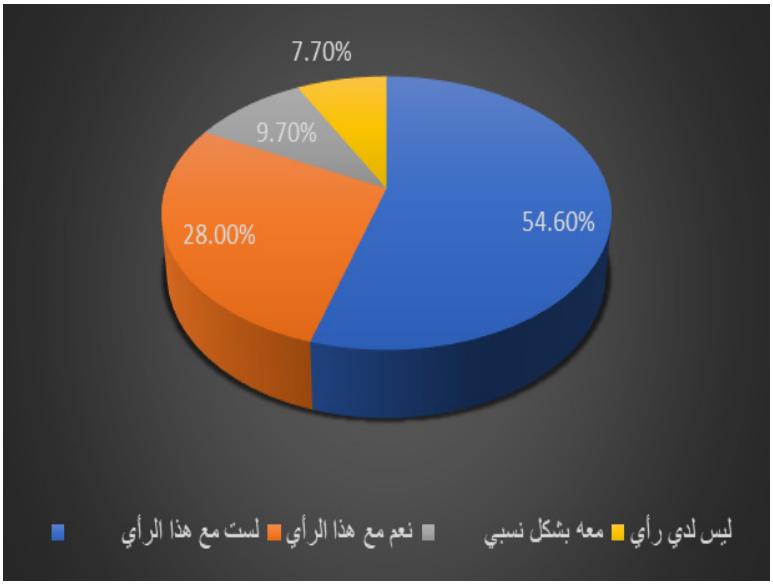

شكل (١٣)

إن مجيء خيار رفض عرض مقترح التعديل على المرجعيات الدينية في العراق كخيار أول وبنسبة أكثر من (٥٤,٤٪) قد يعود لعدة أسباب منها:

١. الرغبة في فصل الدين عن السياسة: البعض يفضلون أن يكون هناك فصلا بين الدين والسياسة في مجتمع متعدد الطوائف والأديان مثل العراق.

٢. تنوع المرجعيات الدينية: العراق يتميز بتعدد المرجعيات الدينية والمذاهب، وليس هناك مرجعية دينية واحدة تمثل جميع العراقيين، فعرض التعديلات على مرجعية دينية واحدة قد يُعد تهميشًا لآراء الطوائف الأخرى، وإن عرضت على جميع المرجعيات باختلافها قد لا يصلون الى نتيجة واحدة ومرضية للجميع.

٣. الخشية من التفسيرات المتشددة: بعض العراقيين قد يخشون أن تؤدي مراجعة القوانين من قبل المرجعيات الدينية إلى تبني تفسيرات دينية متشددة أو متضاربة لا تتماشى مع التوجهات الحديثة.

٤. الحفاظ على الطابع المدني للقوانين: يفضل البعض أن تبقى قوانين الأحوال الشخصية مدنية حتى تضمن حقوق جميع المواطنين بالتساوي، بمن فيهم الأقليات الدينية والعلمانيين.

٥. التخوف من التسييس الديني: هناك مخاوف من أن يؤدي تدخل المرجعيات الدينية في التشريعات إلى تسييس الدين واستغلاله لتحقيق مكاسب سياسية، مما قد يزيد من الانقسام الطائفي والسياسي.

٦. وقد يرجع السبب الى أن المرجعيات ولا سيما المرجعية العليا في النجف الاشرف تنأى بنفسها عن التدخل المباشر في الشؤون السياسية والبرلمانية وتشريع القوانيين موكلة ذلك الى المؤسسات الدستورية إيماناً منها بهذه المؤسسات ودعماً لأن تأخذ دورها التي جاءت من أجله.

ثامناً: وجهنا سؤالا للمواطن العراقي حول كفايته ووثاقته بعقد المحكمة الرسمية عند الزواج وهل يكتفي المواطن العراقي بالعقد الرسمي للمحاكم العراقية عندما يتزوج؛ فتوزعت إجاباتهم بين البدائل الثلاثة المقترحة وكان أعلى بديل هو (لا اكتفي ولا اثق) وجاء بنسبة مئوية عالية وهي(٨٦,٣ ٪) بينما جاء نعم اكتفي واثق وهو النسبة الادنى إذ بلغ (٣,٦٪) بينما جاء الخيار الثالث (ليس لدي رأي) بين الخيارين وبنسبة مئوية بلغت (٩,٩٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٤)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا اكتفي ولا أثق	٨٦٠	٨٦,٣٪
٢	ليس لدي رأي	٩٩	٩,٩٪
٣	نعم اكتفي واثق	٣٦	٣,٦٪
	المجموع	٩٩٥	١٠٠٪

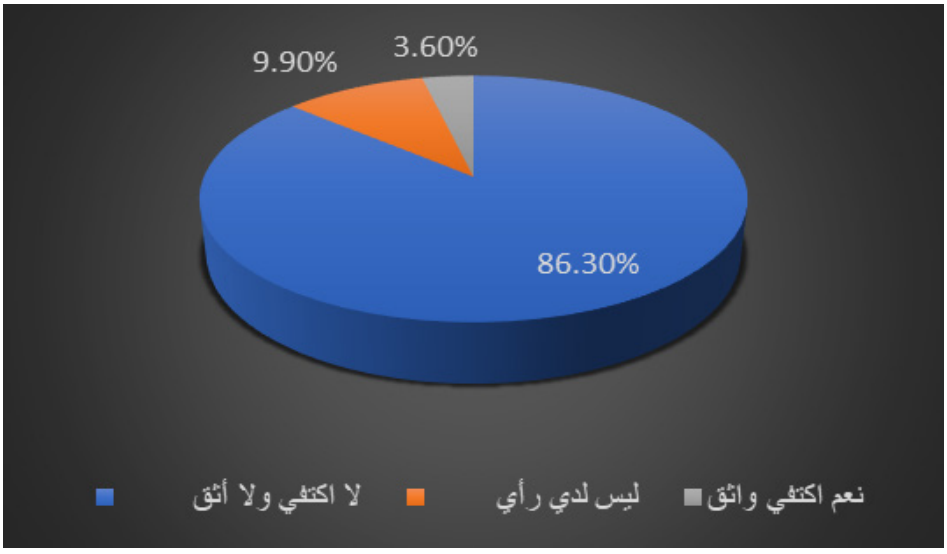

شكل (١٤)

إن حصول خيار (لا اكتفي ولا أثق) بعقد الزواج في المحكمة وبنسبة تجاوزت (٨٦٪) لمؤشر واضح على الفجوة الكبيرة بين المواطن والقانون الحالي والذي يترتب عليه تبعات قانونية كثيرة، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى ما يلي:

١. التقاليد الاجتماعية والدينية: الزواج في العراق يحمل طابعًا دينيًا واجتماعيًا قويًا، والكثيرون يعتقدون إن العقد الديني هو الذي يعطي الزواج شرعيته الدينية والاجتماعية، بينما يُعد العقد المدني في المحكمة إجراءً قانونيًا شكليًا.

٢. المعتقدات الدينية: بعض العراقيين يؤمنون بأن الزواج يجب أن يتم وفقًا للشريعة الإسلامية أو التعاليم الدينية للطوائف الأخرى، ويعدون العقد الديني ضروريًا لضمان توافق الزواج مع القواعد الدينية.

٣. الضغط الاجتماعي والعائلي: هناك توقعات اجتماعية قوية بأن يتم الزواج بعقد ديني، قد يشعر الزوجان بالضغط من العائلة أو المجتمع لإجراء العقد الديني بجانب العقد المدني لضمان القبول الاجتماعي.

٤. محدودية الثقة بالنظام القانوني: البعض قد لا يثق في الإجراءات القانونية أو في كفاءة النظام القضائي، ويفضلون التوجه إلى المراجع الدينية أو ممثليها أو وكلائها المأذونين لعقد الزواج، خاصة في الحالات التي قد تنطوي على مشاكل قانونية لاحقًا، مثل الطلاق أو الميراث.

٥. الاختلافات الطائفية والدينية: في مجتمع متعدد الطوائف، يمكن أن يكون للعقد الديني أهمية إضافية، حيث يُعتقد أنه يعكس القيم والمعتقدات الدينية للطرفين بشكل أفضل من العقد المدني.

تاسعاً: للبحث في الضجة الاعلامية الكبيرة حول التعديل في قانون الاحوال الشخصية العراقي النافذ التي رافقته، وراي المواطن العرقي في أنها موجهة أم لا، وجهنا سؤالا بهذا الخصوص وقد توزعت الإجابات بين البدائل الخمسة المقترحة وجاء بديل (نعم أعتقد ذلك) كأعلى البدائل وبنسبة مئوية بلغت (٥٢,٠٪) بينما جاء ادنى بديل هو (ضجه يكتنفها الغموض) و بنسبة مئوية بلغت (٦,٣٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٥)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم اعتقد ذلك	٥١٨	٥٢,٠٪
	ليست هجمة أبدا	٢٠٨	٢٠,٩٪
٢	ربما	١٢١	١٢,١٪
٣	ليس لدي علم	٨٦	٨,٦٪
٤	ضجة يكتنفها الغموض	٦٣	٦,٣٪
	المجموع	٩٩٦	١٠٠٪

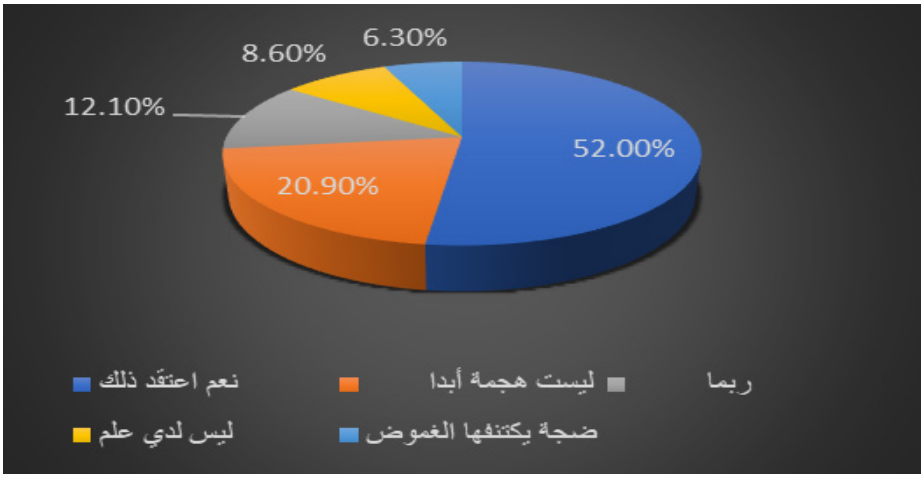

شكل (١٥)

رأى اغلب العراقيين ان الضجة الإعلامية للتعديل هي مفتعلة وبنسبة تجاوزت (٥٢٪) ويرجع سبب ذلك إلى:

١. التوظيف السياسي والإعلامي: البعض يشعر أن الموضوع يُستغل لأغراض سياسية أو إعلامية، حيث تحاول بعض الجهات توجيه الرأي العام لتحقيق

مكاسب معينة أو تشتيت الانتباه عن قضايا أخرى أكثر أهمية، مثل الفساد أو الأوضاع الاقتصادية.

٢. تضخيم الخلافات الدينية والطائفية: يرى الكثيرون أن التركيز المفرط على الجوانب الدينية في التعديل يهدف إلى إثارة الانقسامات الطائفية والدينية، بدلاً من معالجة قضايا القانون بموضوعية، كما يشعر البعض أن إثارة الخلافات حول الشريعة والقوانين المدنية يخلق توتراً مجتمعياً غير ضروري.

٣. تشتيت الانتباه عن القضايا الملحة: في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها العراق، يعتقد بعض المواطنين أن الضجة الإعلامية حول تعديل قانون الأحوال الشخصية تُستخدم كأداة لصرف الانتباه عن القضايا الأكثر أهمية التي تحتاج إلى حلول عاجلة.

٤. التغطية الإعلامية المبالغ فيها: طريقة تغطية وسائل الإعلام قد تسهم في زيادة الضجة، حيث يتم التركيز على الجوانب المثيرة للجدل أو الآراء المتطرفة بدلاً من تقديم نقاش موضوعي حول التعديلات المقترحة.

٥. التأثير المحدود للتعديلات على حياة الناس اليومية: يرى البعض أن التعديلات المقترحة ليست من القضايا ذات التأثير المباشر على حياتهم اليومية، ما يجعلهم يشعرون أن تسليط الضوء عليها بشكل كبير يخدم أجندات معينة بدلاً من تلبية احتياجات المجتمع.

واستكمالا للسؤال السابق وجهنا سؤالا فرعيا للمواطنين؛ اذا كانت اجابتك (بنعم) فما هي الغايات والاسباب من وجهه نظرك لهذه الضجة الإعلامية تجاه تعديل قانون الاحوال الشخصية المقترح، وقدمنا لهم مجموعة من البدائل فجاء بديلان كأعلى خيار وهما (استعطاف الناس لتوسيع دائرة المعارضين) **و** (ضمن الهجمة الكبرى على الدين والشريعة) وبنسبة مئوية بلغت (٢٤,٥٪)، بينما جاء أدنى الخيارات هو خيار (إضعاف العملية السياسية بشكلها العام) وبنسبة مئوية

بلغت (١٢,٤٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٦)

ت	الإجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
١	فرصة لضرب الدين من خلال ضرب القانون	١٩٣	٪١٩,٤	٨٠٢	٪٨٠,٤	٩٩٥	٪١٠٠
٢	استعطاف الناس لتوسيع دائرة المعارضين	٢٤٤	٢٤,٥٥	٧٥٣	٪٧٥,٥	٩٩٧	٪١٠٠
٣	ضمن الهجمة الكبرى على الدين والشريعة	٢٢٤	٪٢٢,٤٦	٧٧٣	٪٧٧,٥	٩٩٧	٪١٠٠
٤	هذا ما تريده دول الاستكبار العالمي	٢٣٤	٪٢٣,٥	٧٦٣	٪٧٦,٥	٩٩٧	٪١٠٠
٥	لأنه يمثل الصراع الحقيقي الخفي	١٧٦	٪١٧,٧	٨٢١	٪٨٢,٣	٩٩٧	٪١٠٠
٦	تضعيف المكون الاجتماعي الأكبر	١٢٧	٪١٢,٧	٨٧٠	٪٨٧,٣	٩٩٧	٪١٠٠
٧	اضعاف العملية السياسية الحالية بشكلها العام	١٢٤	٪١٢,٤	٨٧٣	٪٨٧,٦	٩٩٧	٪١٠٠

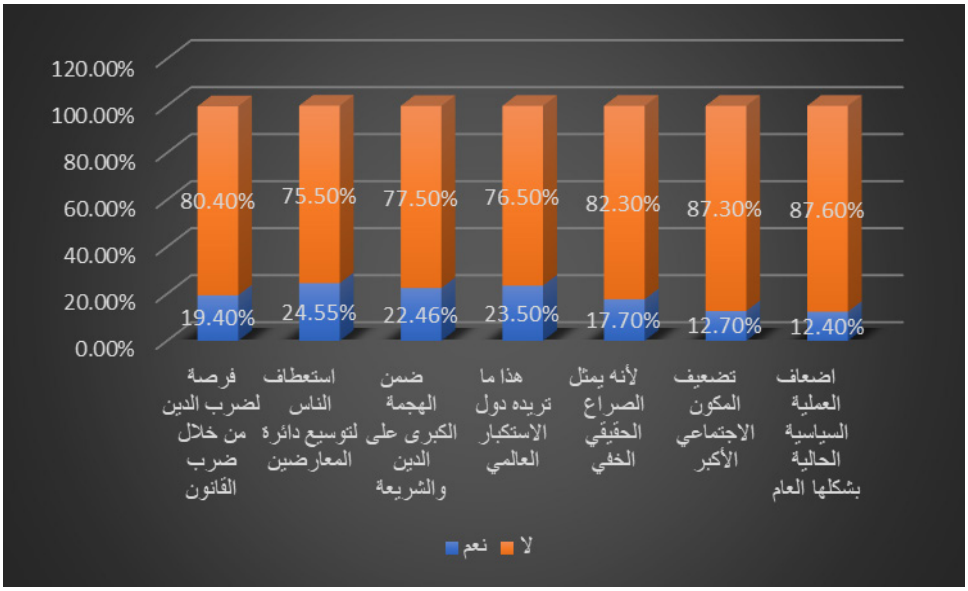

شكل (١٦)

وبعد ملاحظة النتائج يتبين أن قسم من العراقيين يرون الهدف من الضجة الإعلامية هو توسيع دائرة المعارضين وأيضا لضرب الدين والشريعة ، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى ان اغلب الانتقادات للقانون هي غير حقيقية لان مدونة التعديل لم تنجز الى الان، فضلا عن انه يتم التركيز فقط على المواد المفترضة والتي ترتبط بالدين والشريعة بشكل مباشر من دون النظر الى الجوانب الدستورية والقانونية التي اجازت التعديلات، فضلا عن صدوره عن اعلى مؤسسة منتخبة في البلد وهي مجلس النواب العراقي، هذا كله ألقى بظلاله على رأي المواطن وعدها ضجة مفتعلة ولها مآرب أخرى غير مناقشة القانون وتعديله.

عاشراً: للوقوف بدقه حول راي المواطن العراقي بالقول "ان النقاش حول تعديل قانون الاحوال الشخصية المقترح تحول الصراع بين "الديني واللاديني" وجهنا سؤلا يتعلق بهذا الخصوص فكانت اجابات المواطنين متوزعة بين بدائل اربعة

رئيسة وجاء اعلاها (نعم ارى ذلك) وبنسبة مئوية بلغت (٥٦,٦٪) بينما جاء ادناها هو خيار (ربما) وبنسبة مئوية بلغت (٤,٨٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم أرى ذلك	٥٦٤	٥٦,٦٪
٢	لا أرى ذلك	٣١٤	٣١,٥٪
٣	ليس لي علم	٦٨	٦,٨٪
٤	ربما	٤٨	٤,٨٪
	المجموع	٩٩٤	١٠٠٪

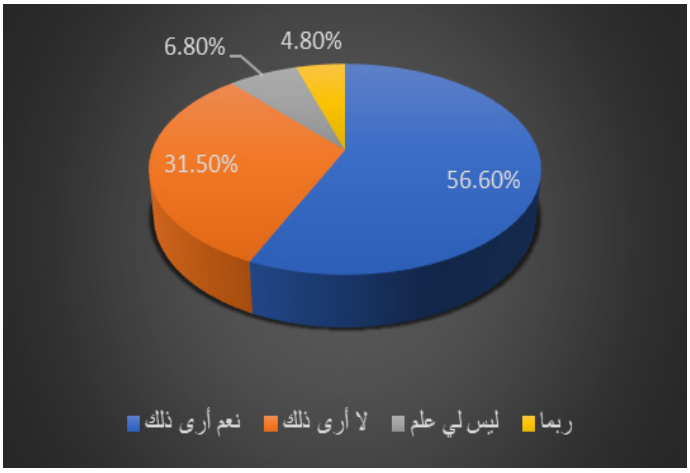

شكل (١٧)

وبنظرة دقيقة للنتائج يتضح الفرق الكبير بين الخيارات من حيث النسب إذ إن من رأى ان النقاش تحول الى صراع بين الديني واللادينبي اكثر من نصف المستطلعين وتجاوز (٥٦٪) منهم، وهذا مؤشر واضح على وجود ملامح لهذا

الصراع سواء في القنوات الإعلامية او مواقع التواصل الاجتماعي وحتى النقاشات المباشرة بين الافراد والمواطنين، وكذلك قد يرجع لطبيعة هذه النقاشات التي اخذت بعدا دينيا متناسية البعد القانوني والاجتماعي والتركيز على ما هو ديني فقط، كذلك محاولة استثمار القوى اللادينية سواء أكانت سياسية ام غيرها لضرب كل ما يتعلق بالدين لتوسيع مساحة المدنية والعلمانية قبال الدينية، وكذلك ممكن أن يعزى الى التجارب التاريخية للعراق والتي حدثت فيها صراعات دينية كثيرة واي نقاش عن موضوع به جنبة دينية يتلازم باستذكار كل الخلافات بين الدين واللادين ومن ثم قد يتأجج الصراع مرة أخرى.

الحادي عشر: لتعرف آراء المواطنين العراقيين بالنتائج والثمرات المحتملة لتعديل قانون الاحوال الشخصية المقترحة وهل يسهم في تقليل حالات الطلاق ، وجهنا سؤالا بهذا الشأن؛ فكانت اجاباتهم على وفق البدائل الخمسة المقترحة، إذ جاء اعلى بديل هو (نعم يقلل) ونسبة مئوية بلغت (٤٨,١٪) بينما جاء خيار (ربما يقلل) كأدنى الخيارات وبنسبة مئوية بلغت (٤,٦٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٨)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم يقلل	٤٨٠	٪٤٨,١
٢	لا يقلل	٢٦٢	٪٢٦,٣
٣	يقلل بشكل نسبي	٩٨	٪٩,٨
٤	ليس لدي علم	١١٠	٪١١,٠
٥	ربما يقلل	٤٦	٪٤,٦
	المجموع	٩٩٦	٪١٠٠

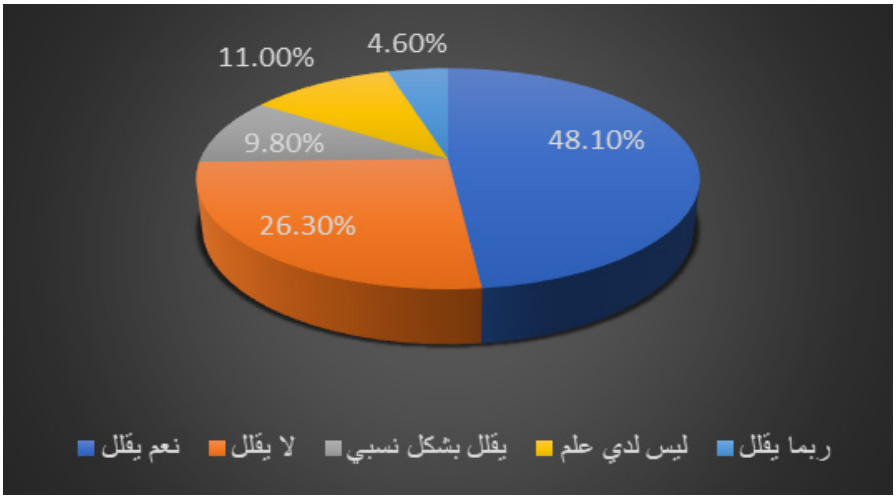

شكل (١٨)

ولتعرف اسباب إجابات المستطلعين طلبنا منهم ذكر أسباب اختيار الإجابة أعلاه فبينت الاجابات أن أسباب اختيار (نعم يقلل) هي:

- خوفا على مستقبل الأطفال.
- خوفا على مستقبل الاسرة.
- بسبب حضانة الأطفال.
- خوف المرأة من أن تفقد حقوقها بموجب التعديل المقترح.
- لا يستطيع الزوج تحمل مسؤولية تربية الأطفال.
- يضع عواقب وخيمة على الزوجين في حال الطلاق.

بينما من رأى من المستطلعين انه (لا يقلل) سببه بـــــــ:

- سيشجع على تزويج القاصرات.
- سيتقوى الرجل بالقانون على المرأة.
- سيسمح للرجل بالزواج على زوجته من دون موافقتها.

بالنظر لأعلى خيار في إجابات هذا السؤال نجد أن نصف المستطلعين تقريبا يرون ان التعديل قد يقلل من حالات الطلاق وقد يعزى السبب في ذلك إلى ما يلي:

١. تحديث القوانين: التعديلات المقترحة قد تتضمن تحديث القوانين لتناسب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد على معالجة المشاكل التي تؤدي إلى الطلاق، إذ شملت هذه التعديلات قواعد أكثر مرونة تتعلق بالزواج والطلاق والحضانة.

٢. تعزيز الحقوق والواجبات: يمكن أن تسهم التعديلات في تعزيز حقوق وواجبات الزوجين، مما يقلل من النزاعات ويؤدي إلى فهم أفضل بين الطرفين، ومن ثم قد يقلل من احتمال حدوث الطلاق.

٣. تعليم وتوعية: من الممكن أن يُرافق التعديل برامج توعية وتعليم للأزواج حول كيفية بناء علاقة زوجية صحية، مما يسهم في تقليل حالات الانفصال.

٤. تأثير العوامل الاقتصادية: بعض التعديلات قد تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الأسري، مثل تحديد النفقة أو تقسيم الممتلكات، مما يمكن أن يؤدي إلى تقليل الضغوط المالية التي غالباً ما تكون سبباً في الطلاق.

الثاني عشر: لمعرفة اراء المواطنين العراقيين من إمكانية أن يؤدي الى شرخ اجتماعي كبير في المجتمع العراقي، وجهنا سؤالا بهذا الشأن وقد توزعت الاجابات بين اربعة بدائل وكانت النسبة الاعلى تعود الى بديل (لن يؤدي الى ذلك) ونسبة مئوية بلغت (٥٧,٩٪) بينما جاء بديل (يؤدي الى ذلك بشكل نسبي) كخيار أخير و بنسبة مئوية بلغت (٢,٦٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٩)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لن يؤدي الى ذلك	٥٧٧	٥٧,٩٪
٢	نعم يؤدي الى ذلك	٣٠٦	٣٠,٧٪
٣	**لا أعرف**	٨٨	٨,٨٪
٤	يؤدي الى ذلك بشكل نسبي	٢٦	٢,٦٪
	المجموع	٩٩٧	١٠٠٪

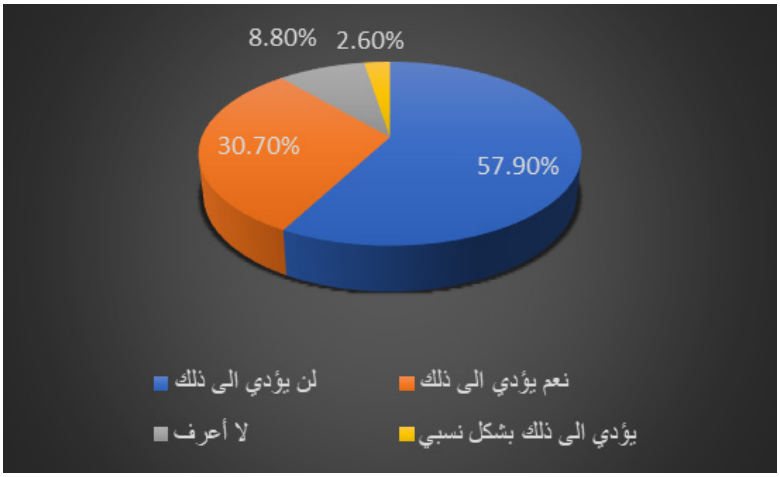

شكل (١٩)

أغلب العراقيين يرون ان التعديلات على القانون لا تؤدي الى انقسام مجتمعي ويمكن أن يعزى السبب في ذلك الى:

١. ضرورة التغيير: الكثيرون يرون أن القوانين الحالية لم تعد تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعراق بعد ٢٠٠٣، ومن ثم يعدون التعديلات ضرورية للتكيف مع التغيرات الحياتية، مما قد يسهم في تعزيز التوافق بين مختلف فئات المجتمع.

٢. حوار تشريعي: إذا تم إجراء التعديلات من خلال حوار تشريعي وتحت قبة البرلمان، والذي يتيح لجميع الأطراف التعبير عن آرائهم، فإن ذلك قد يسهم في تحقيق التوافق والوحدة بدلاً من الانقسام.

٣. التركيز على الحقوق: التركيز على تعزيز حقوق الأفراد جميعهم، قد يساعد على تقليل مشاعر الاستياء والاحتقان، إذ يشعر الناس أن حقوقهم محمية، يكون من غير المرجح أن يحدث انقسام مجتمعي.

٤. التجارب السابقة: بعض العراقيين يعدون أن هناك تجارب ناجحة في مناطق أخرى من العالم، إذ أدت التعديلات القانونية إلى تحسين العلاقات الاجتماعية وتعزيز الوحدة، مما يعطي الأمل في أن العراق يمكن أن يسير على نفس الدرب.

٥. الرغبة في الاستقرار: في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها العراق، يفضل العديد من المواطنين التركيز على الاستقرار والتقدم بدلاً من الانقسام. لذا، قد يُنظر إلى التعديلات كفرصة لتعزيز السلم المجتمعي.

٦. ان هذه التعديلات اختيارية و غير ملزمة لمن لا يريد العمل بها، لذا لن يكون القانون محل جبر واضطهاد لاحد، وبهذا يعزز الشراكة ومبدأ الحريات.

الثالث عشر: لتعرف آراء المواطنين حول أن هناك هجمة ممنهجة على مذهب معين بسبب هذا التعديل، أم أنها هجمة عامة، وجهنا سؤالاً بهذا الخصوص، فتنوعت إجابات المواطنين على وفق الخيارات الأربعة المقترحة وجاءت أعلى نسبة لخيار (نعم ارى ذلك) وهي (٥٣,٤٪) بينما جاء خيار (نعم بشكل نسبي) وبنسبة مئوية بلغت (٤,٠٪) وهو أدني الخيارات وكما موضع في الجدول ادناه:

الجدول (٢٠)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم أرى ذلك	٥٣٢	٥٣,٤٪
٢	لا أرى ذلك	٢٩٤	٢٩,٥٪
٣	لا أعرف	١٢٩	١٢,٩٪
٤	نعم بشكل نسبي	٤٠	٤,٠٪
	المجموع	٩٩٥	١٠٠٪

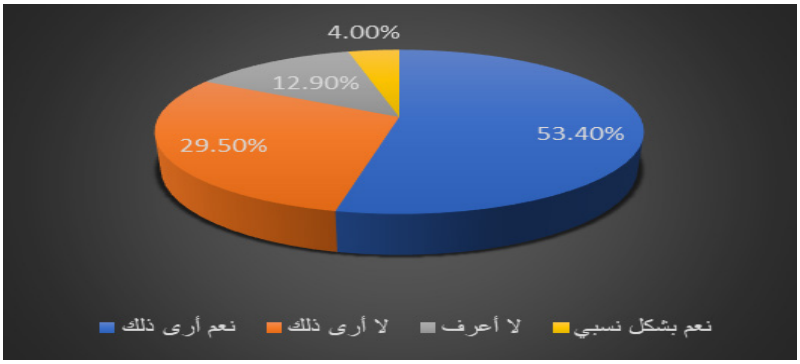

شكل (٢٠)

أكثر من نصف المستطلعين رأوا أن هناك هجمة على مذهب معين من دون غيره، وقد يرجع السبب في ذلك الى إن مقدمي مقترح التعديل في مجلس النواب من كتل ونواب ينتمون الى مذهب واحد ومحدد، وان المدافعين عن التعديلات سواء في الاعلام او مواقع التواصل الاجتماعي اغلبهم من مذهب واحد، فضلا عن ان بعض دول الجوار ومن ورائهم أمريكا وحلفائها يكنون العداء لهذا المذهب ويتحينون الفرص لضربه وتمزيق وحدته، فهكذا موضوعات تكون مادة دسمة لضربه ومحاولة اضعافه.

الرابع عشر: للوقوف على آثار تعديل قانون الاحوال الشخصية المقترح على المجتمع العراقي وهل أن له آثارا سلبية ويضر ببعض شرائح هذا المجتمع، قدمنا سؤالا يتعلق بذلك وكانت اجابات المواطنين كأعلى اختيار هو (لا يضر) وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٠٪) بينما جاء خيار (نعم يضر) بنسبة (٣٢,٢٪) كخيار ثان وبقية الاختيارات جاءت تباعا وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢١)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا يضر	٥٧٨	٥٨,٠٪
٢	نعم يضر	٣٢١	٣٢,٢٪
٣	لا أعرف	٨٥	٨,٥٪
٤	ربما يضر	١٣	١,٣٪
	المجموع	٩٩٧	١٠٠٪

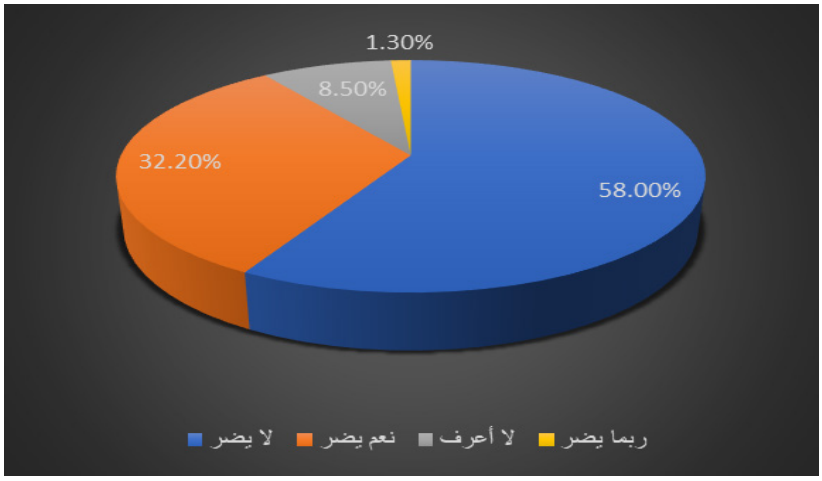

شكل (٢١)

بينت هذه النتائج أن أكثر من نصف المستطلعين يرون أن هذه التعديلات لا تضر بشرائح المجتمع المختلفة، وهذا مؤشر مهم عن الرضا عن طبيعة التعديلات المقترحة، وهي متوافقة أيضا مع نتائج السؤال الثالث التي عبرت النسبة نفسها تقريبا عن رضاها عن تعديلات القانون وتراها لا تضر بالمجتمع وشرائحه أيضا، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك للمساواة المقترحة للأب والأم في قضية الحضانة، فضلا عن حرية الاختيار بين تطبيق هذا القانون، أو البقاء على تطبيق القانون النافذ من دون تعديلات، وثم هذه المساحة لا تولد ضررا على أحد ولا تلزمه الا بما هو يريده من وجهة نظر المواطنين، وقد يعزى السبب أيضا لشعور كثير من المواطنين ان الشريعة الإسلامية واحكامها هي صنيعة الخالق عز وجل وبالتأكيد هي بمصلحة العباد والبلاد.

واستكمالا للسؤال السابق وجهنا سؤالا فرعيا للمواطن العراقي إذا كانت اجابتك (بنعم، يضر) من هم اهم الشرائح المتضررة من هذا التعديل، فتوزعت الخيارات بين (الأزواج، والزوجات، والأطفال، وجميع من ذكر) وقد جاءت أعلى نسبة للضرر (للزوجات) وبنسبة مئوية بلغت (٢٤,٤ ٪) بينما أقل نسبة للشرائح المتضررة (هم الأزواج) وبنسبه (٠,٦٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٢)

ت	الإجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
١	الازواج	٦	٠,٦٪	٩٨٩	٩٩,٢٪	٩٩٥	١٠٠٪
٢	الزوجات	٢٤٣	٢٤,٤٪	٧٥٣	٧٥,٥٪	٩٩٦	١٠٠٪
٣	الاطفال	٢٣٤	٢٣,٥٪	٧٦٣	٧٥,٥٪	٩٩٧	١٠٠٪
٤	جميع من ذكر	٩٦	٩,٦٪	٨٩٩	٩٩,٥٪	٩٩٥	١٠٠٪

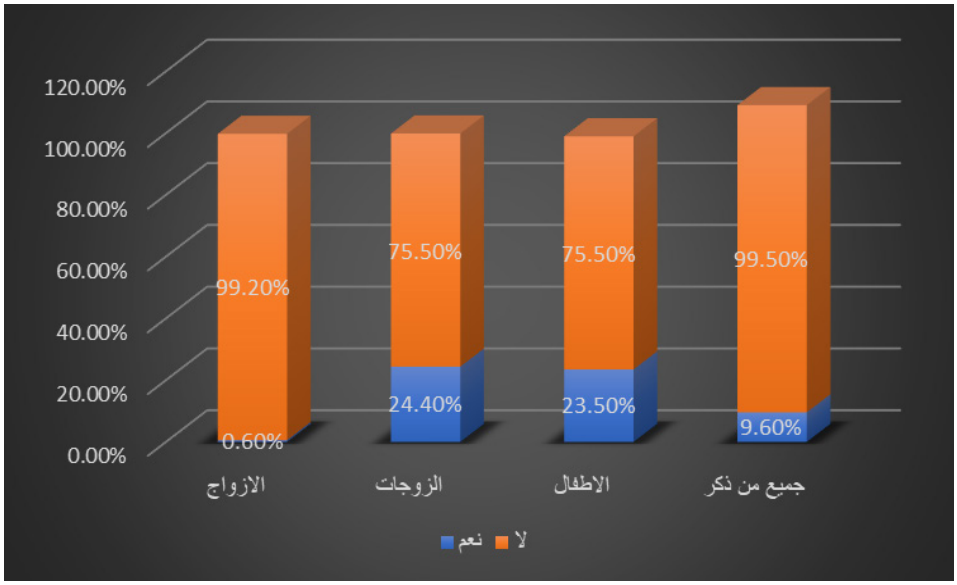

شكل (٢٢)

من رأى أن القانون قد يضر ببعض شرائح المجتمع العراقي رأى أن أكثر المتضررين منه هن (الزوجات)، وقد يعود السبب في ذلك لان التعديلات المقترحة قد تعيد تنظيم قضيتي الحضانة والنفقة بين المطلقين من الازواج واللتين هما تخصان المرأة بشكل مباشر، وقد تشعر الزوجة بأن أي تعديل هو تجاوز لحقوقها المكتسبة على وفق القانون النافذ والذي يمايز بين الزوج والزوجة في هاتين القضيتين المهمتين، وقد يكون السبب للتهويل الإعلامي الذي صور هذه التعديلات انها موجهة ضد المرأة وانه يبيح زواج القاصرات مما ألقى بظلاله على قسم لا يستهان به من المواطنين لذا جاءت خياراتهم مع الضرر.

الخامس عشر: لمعرفة آراء المواطنين العراقيين بالمنفعة التي قد يعود بها التعديل على بعض الشرائح المعينة في المجتمع العراقي إذا تم تشريعه، وجهنا سؤالا بهذا المعنى، وقد توزعت الإجابات ايضا بين خيارين كأعلى نسب وهما (نعم ينفع) وهو الخيار الأعلى وبنسبة مئوية بلغت (٧١,٨٪) بينما جاء (لا ينفع) ثانيا وبنسبة مئوية بلغت (١٧,٠٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٣)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم ينفع	٧١٦	٪٧١,٨
٢	لا ينفع	١٦٩	٪١٧,٠
٣	لا أعرف	٨٣	٪٨,٣
٣	ربما ينفع	٢٧	٪٢,٧
	المجموع	٩٩٥	٪١٠٠

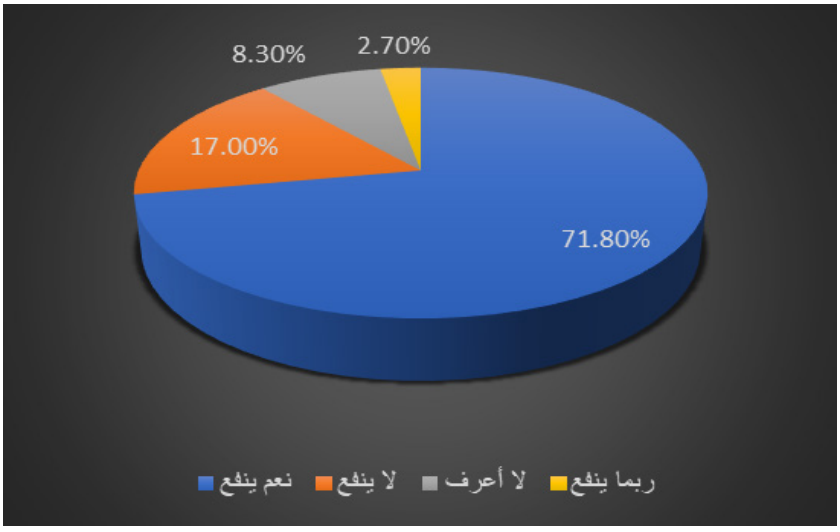

شكل (٢٣)

بلحاظ هذه النتائج يتبين أن النسبة الكبرى من المستطلعين يرون أن التعديلات تنفع المجتمع العراقي وشرائحه المختلفة وبنسبة تجاوزت (٧٠٪) وهذه الإجابة أيضا هي دعم وتعضيد للنتائج السابقة التي بينت أن اغلب المواطنين العراقيين مع التعديل وانه لا يضر بالمجتمع وانهم مع القوانين

المستندة للشريعة وضد القوانين المدنية ويمكن إضافة أسباب عامة أخرى مثل:

١. الاستناد إلى الشريعة الإسلامية: بعض المؤيدين يعتبرون أن التعديلات تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تعد مصدرًا رئيسًا للتشريع في العراق، إذ يرون أن هذه التعديلات تعزز الالتزام بالقيم الدينية والمبادئ الإسلامية في قضايا الزواج والطلاق والميراث.

٢. احترام التنوع الديني: يُعتقد أن التعديلات قد تسمح بتطبيق أحكام الأحوال الشخصية وفقًا لمعتقدات الطوائف الدينية المختلفة في العراق، مما يمنح الطوائف غير المسلمة حرية أكبر في تنظيم شؤونهم العائلية بحسب تقاليدهم.

٣. حماية الأسرة وتقوية الروابط الاجتماعية: يرى بعض العراقيين أن التعديلات تهدف إلى تقوية الأسرة والمحافظة على الروابط الاجتماعية من خلال توضيح القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال، مما يقلل من النزاعات العائلية.

٤. التكيف مع التغيرات المجتمعية: يعتقد البعض أن التعديلات تعكس التغيرات الاجتماعية وتتناسب مع الواقع الحالي للمجتمع العراقي، بما في ذلك التغيرات في الأدوار الاجتماعية والعائلية.

واستكمالا للسؤال السابق قدمنا سؤالا فرعيا إذا كانت اجابتك (بنعم ينفع) من هم الشرائح المنتفعة برأيك؟ هل هم الأزواج، أم الزوجات، أم الأطفال، أم جميع من ذكر، وجاءت النسبة الاعلى للأطفال بنسبة (٥١,٨٪) بينما جاء أخيرًا (جميع من ذكر) بنسبة بلغت (٣,٢٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٤)

ت	الإجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
١	الازواج	٢١٣	٪٢١,٤	٧٨٤	٪٧٨,٦	٩٩٧	٪١٠٠
٢	الزوجات	٣٦	٪٣,٦	٩٥٩	٪٩٦,٢	٩٩٥	٪١٠٠
٣	الاطفال	٥١٦	٪٥١,٨	٤٨١	٪٤٨,٢	٩٩٧	٪١٠٠
٤	جميع من ذكر	٣٢	٪٣,٢	٩٦٥	٪٩٦,٨	٩٩٧	٪١٠٠

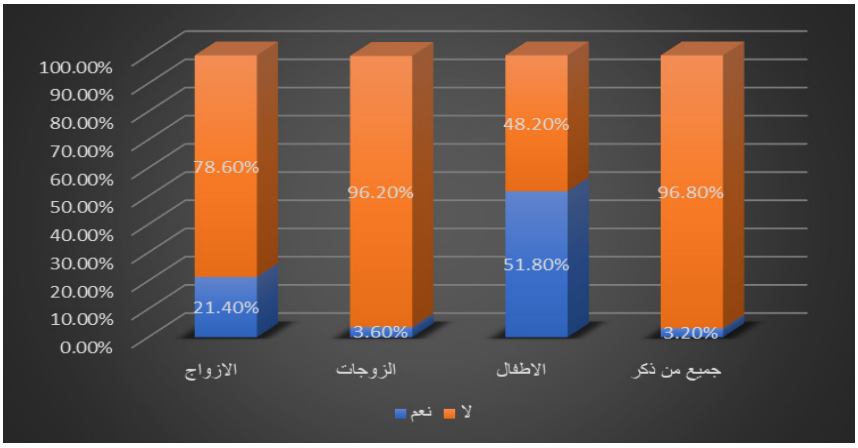

شكل (٢٤)

قد رأى المستطلعون أن الأطفال هم أهم الشرائح التي ستنتفع من هذه التعديلات، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك الى أن اهم التغييرات المقترحة بالقانون هي متعلقة بحضانة الأطفال ونفقتهم كما قلنا ، والتي ستبيح حضانة مشتركة بين الأب والأم والذي يسهم في نشأة الأطفال تحت رعاية الابوين معا وان كانا على مدد مختلفة، وكذلك تقنين النفقة وتنظيمها والذي سيحمي الاسرة من الطلاق والتفكك كما يرى كثير من المراقبين.

السادس عشر: للتعرف على اراء المواطنين بشأن تغريده السفيرة الامريكية تجاه تعديل قانون الاحوال الشخصية النافذ والتي عبرت عن قلقها من هذا التعديل فكانت اجابات المواطنين متباينة وجاءت أعلى نسبة هي لخيار (محاوله تدويل موضوع التعديل) وبنسبة مئوية بلغت (٢٩,٤ ٪) بينما جاء أدنى الخيارات هو (تدخل في الشأن الداخلي العراقي) وبنسبة مئوية بلغت (٢٥,٨ ٪) وجاءت الخيارات الاخرى بين هذه الخيارين وكما موضع في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٥)

ت	الاجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
١	تدخل في الشأن الداخلي العراقي	٢٥٧	٪٢٥,٨	٧٤٠	٪٧٤,٢	٩٩٧	٪١٠٠
٢	محاولة تدويل موضوعة التعديل	٢٩٣	٪٢٩,٤	٧٠٤	٪٧٠,٦	٩٩٧	٪١٠٠
٣	رسالة لحلفاء أمريكا في العراق لرفض القانون	٢٦٦	٪٢٦,٧	٧٣٠	٪٧٣,٢	٩٩٦	٪١٠٠
٤	ضغط سياسي على الدولة العراقية لرفض القانون	٢٧٢	٪٢٧,٣	٧٢٥	٪٧٢,٧	٩٩٧	٪١٠٠
٥	دعم القوى المدنية على حساب القوى الإسلامية	٢٢٠	٪٢٢,١	٧٧٧	٪٧٧,٩	٩٩٧	٪١٠٠
٦	ضمن الحرب الناعمة على الدين والشريعة	١٤٩	٪١٤,٩	٨٤٧	٪٨٥,٠	٩٩٦	٪١٠٠
٧	لتعميق الطائفية	٨٥	٪٨,٥	٩١٢	٪٩١,٥	٩٩٧	٪١٠٠

ت	الاجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
٨	لحماية المرأة والطفل	٧٩	٧,٩٪	٩١٨	٩٢,١٪	٩٩٧	١٠٠٪
٩	حماية النسيج الاجتماعي والاسرة العراقية	١٥١	١٥,١٪	٨٤٥	٨٤,٨٪	٩٩٦	١٠٠٪
١٠	لا تعدو كونها نصيحة عامة	١٢٥	١٢,٥٪	٨٧١	٨٧,٤٪	٩٩٦	١٠٠٪

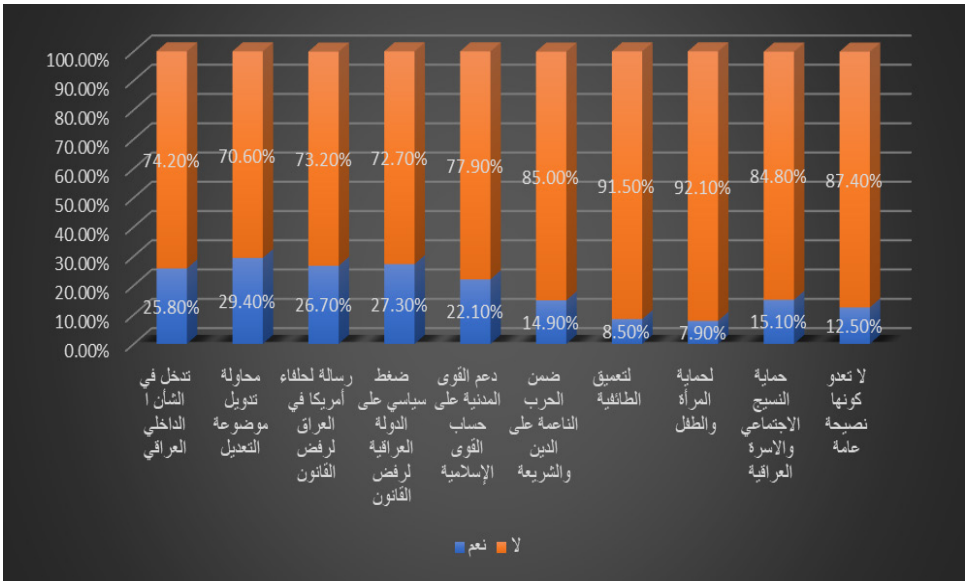

شكل (٢٥)

بملاحظة نتائج هذا السؤال جميعها نرى أن النسب الأعلى للنتائج تبين بوضوح رفض العراقيين لتغريدة السفيرة الامريكية وعدّها تدخلا ومحاولة لتدويل الموضوع وضغط سياسي على مجلس النواب العراقي وحكومة بغداد، ودعم القوى المدنية قبال القوى الدينية، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى:

١ .اعتقادهم أن التعليقات الخارجية حول القوانين الوطنية، لاسيما من مسؤولين دوليين، يمكن أن تؤدي إلى ضغط دولي على المشرّع العراقي والحكومة العراقية وتفتح المجال للتدخل في شؤون السيادة الوطنية.

٢.كما يعتقد بعض العراقيين أن تغريدة السفيرة الأمريكية قد تستهدف إثارة الرأي العام الدولي ضد التعديلات، مما يمكن أن يؤدي إلى وضع العراق تحت المجهر الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة. ويرى هؤلاء أن طرح هذه القضايا على الساحة الدولية يمكن أن يؤدي إلى انتقادات أو تدخلات من منظمات دولية أو دول أجنبية بحجة حماية الحقوق أو دعم الحريات، ما قد يزيد من تعقيد المشهد الداخلي.

٣.فضلا عن ذلك قد يكون هناك شعور بأن السفيرة الأمريكية تتجاوز دورها الدبلوماسي بالتحول إلى لاعب في النقاشات السياسية المحلية، مما يعزز الانطباع بأن هناك محاولة لفرض رؤى ومعايير خارجية على التشريعات المحلية.

السابع عشر: للوقوف على آراء المواطنين العراقيين بشأن هذا التعديل وهل أنه يؤدي الى انقسام طائفي في المجتمع العراقي، وجهنا سؤالا يتضمن هذا المعنى، فجاءت الاجابات بين البدائل الأربعة المقترحة إذ جاء خيار (لا يؤدي الى ذلك) أولا وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٨٪) بينما جاء الخيار الثاني هو (نعم يؤدي) وبنسبة مئوية بلغت (٣١,١٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٦)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا يؤدي الى ذلك	٥٨٦	٪٥٨,٨
٢	نعم يؤدي الى ذلك	٣١٠	٪٣١,١
٣	لا أعرف	٩٠	٪٩,٠
٤	يؤدي بشكل نسبي	١٠	٪١,٠
	المجموع	٩٩٦	٪١٠٠

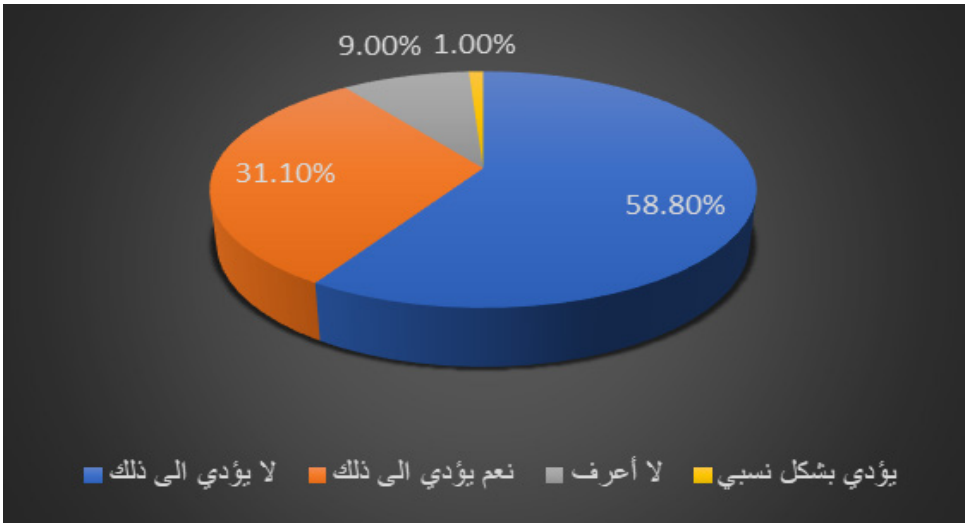

شكل (٢٦)

ومن الأسباب المهمة التي جعلت أكثر من نصف المستطلعين يرى أن التعديلات لا تؤدي الى انقسام طائفي هي:

١. لأنهم يعتقدون أنها تعكس التنوع الموجود في المجتمع العراقي وتحترم الخصوصيات الدينية والمذهبية، بالنسبة لهم، وتسمح التعديلات بمزيد من المرونة في تطبيق أحكام الأحوال الشخصية وفقًا للمعتقدات الدينية للأفراد، مما يعطي كل طائفة الحق في تنظيم شؤونها العائلية بحسب تقاليدها ومبادئها.

٢.كما يعتقد هؤلاء أن التعديلات قد تسهم في تقليل الخلافات الطائفية من خلال توفير إطار قانوني يعترف بالتعددية الدينية والمذهبية في العراق، من وجهة نظرهم، إذا كانت القوانين تراعي الاختلافات الدينية والمذهبية، فقد يساعد ذلك في منع النزاعات التي قد تنشأ بسبب فرض قانون موحد لا يراعي تلك الاختلافات.

٣.يرى البعض أيضًا أن التعديلات تعزز من الوحدة الوطنية من خلال توفير مساحة قانونية للجميع للاحتكام إلى معتقداتهم الشخصية دون المساس بحقوق الآخرين، ومن ثم قد تُعد خطوة نحو تكريس التعايش السلمي والتفاهم بين مختلف الطوائف.

وهذه النتيجة متوافقة مع نتيجة السؤال(١٢) الذي يرى ان التعديلات لا تؤدي الى شرخ مجتمعي.

الثامن عشر: لمعرفة اراء المواطنين العراقيين بشأن قانون الاحوال الشخصية النافذ ومقترح التعديل وأيهما يسهم اكثر في حفظ نسيج المجتمع العراقي، وجهنا سؤالا بهذا الشأن فجاءت الإجابات أن (القانون بعد التعديل) كخيار أول واعلى الخيارات و بنسبة مئوية بلغت (٥٨,٥) بينما جاء ثانيا (قانون الاحوال الشخصية النافذ) و بنسبة مئوية بلغت (٢٩,٩٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	القانون بعد التعديل	٥٨٣	٪٥٨,٥
٢	قانون الأحوال الشخصية النافذ	٢٩٨	٪٢٩,٩
٣	غير ذلك	٦٢	٪٦,٢
٤	كلاهما	٥٣	٪٥,٣
	المجموع	٩٩٦	٪١٠٠

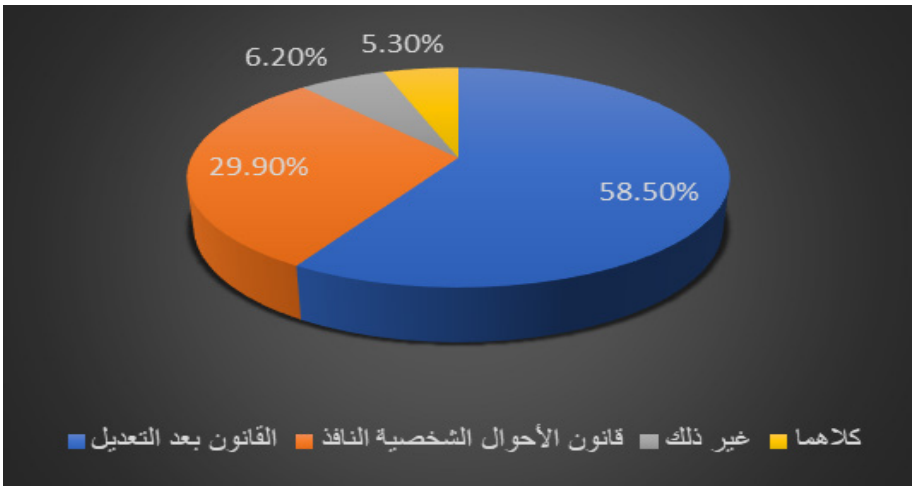

شكل (٢٧)

ويمكن أن يعزى السبب لهذه النتيجة والتي مثلت أكثر من نصف المستطلعين الذين يرون أن القانون مع التعديلات الجديدة هو الأفضل في الاسهام في حفظ النسيج المجتمعي، قد يعود الى ما ذكرنا في تحليل الفقرات والاجابات السابقة جميعها من أن القانون اختياري وليس إلزامي، كم إنه يعطي شعوراً للمواطن بحرية الاختيار وأن الفرد محط اهتمام من الدولة العراقية ومؤسساتها المنتخبة، وكذلك إن تطبيق الشريعة التي يعتقد بها المواطن بشكل قانوني تسهم بزيادة الانتماء للوطن ولقوانينه وترسل رسالة اطمئنان أن لا أحد في هذا البلد مهمش والكل لهم حقوقهم من دون غمط لها ، وهذا كله يجعل من القانون العلوية على كل الأعراف والمعتقدات ومن ثم يكون الاحتكام في أي خلاف الى المؤسسات القانونية والقضائية، والتي هي أولى خطوات السلم المجتمعي.

التاسع عشر: للتعرف على رأي المواطنين العراقي بتعديل قانون الاحوال الشخصية وهل هو مرتبط بمكاسب سياسية محتملة ولاحقة قدمنا سؤالا يتعلق بذلك، وكانت اجابات المواطنين متوزعة بين أربع إجابات وكانت أعلاها (لا ارى ذلك) وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٥ ٪) بينما جاءت ثانيا كخيار هو (نعم أرى ذلك) وبنسبة مئوية بلغت (٢٨,٨٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٨)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا أرى ذلك	٥٨٣	٪٥٨,٥
٢	نعم أرى ذلك	٢٨٧	٪٢٨,٨
٣	لا اعلم	٨٥	٪٨,٥
٤	ربما	٤١	٪٤,١
	المجموع	٩٩٦	٪١٠٠

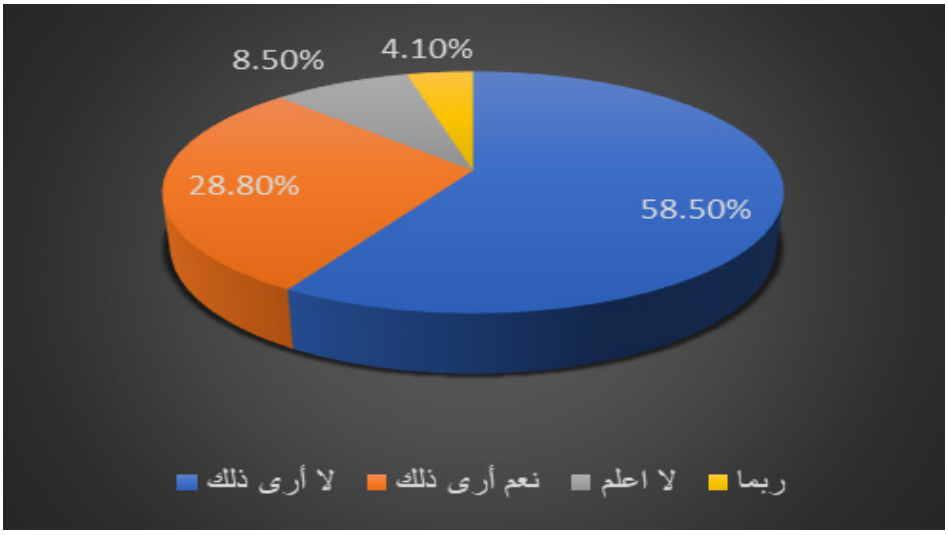

شكل (٢٨)

رأى اغلب العراقيين من المستطلعين أن التعديلات على قانون الأحوال الشخصية العراقي غير مرتبطة بمكاسب سياسية لأنهم يعدونها خطوة تهدف إلى معالجة قضايا اجتماعية وقانونية قائمة بدلاً من تحقيق مكاسب لفئة سياسية معينة، بالنسبة لهم الهدف من التعديلات هو تنظيم المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث، بطريقة تعكس تطور المجتمع وتتماشى مع الاحتياجات الحالية للأسر العراقية.

كما يرون أن التعديلات تأتي استجابة لمطالبات قديمة من بعض الفئات الاجتماعية أو الدينية، وليس نتيجة لمناورات سياسية أو استغلال للوضع لتحقيق مكاسب انتخابية، من وجهة نظرهم، هناك اعتراف بضرورة تحديث القوانين لتكون أكثر ملاءمة لظروف المجتمع، بغض النظر عن الأطراف السياسية التي قد تدعم هذه التعديلات.

ويعتقد البعض أيضًا أن التركيز على القضايا الاجتماعية والقانونية من خلال هذه التعديلات يعكس رغبة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتجنب الخوض في صراعات سياسية قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الداخلي، لذا تعد هذه الخطوة محاولة للتركيز على حل مشكلات حقيقية بدلاً من السعي وراء مكاسب سياسية.

العشرون: للوقوف على آراء المواطنين العراقيين بشأن التعديل، وهل انه يمثل مطلبا شعبيا؟ وجهنا سؤالا بهذا الخصوص وكانت الإجابات على وفق الخيارات المقترحة، إذ احتل خيار (هو مطلب غالبية الشعب العراقي) المرتبة الأولى وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٣٪) بينما جاء أدنى خيار هو (جهة سياسية محددة) وبنسبة مئوية بلغت (٥,٥٪) وباقي الخيارات قد توزعت بين هذين الخيارين وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٩)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	غالبية الشعب العراقي	٥٨١	٪٥٨,٣
٢	فئة خاصة	١٧٣	٪١٧,٤
٣	لا اعرف	١١٤	٪١١,٤
٤	أقلية الشعب العراقي	٧٤	٪٧,٤
٥	جهة سياسية محددة	٥٥	٪٥,٥
	المجموع	٩٩٧	٪١٠٠

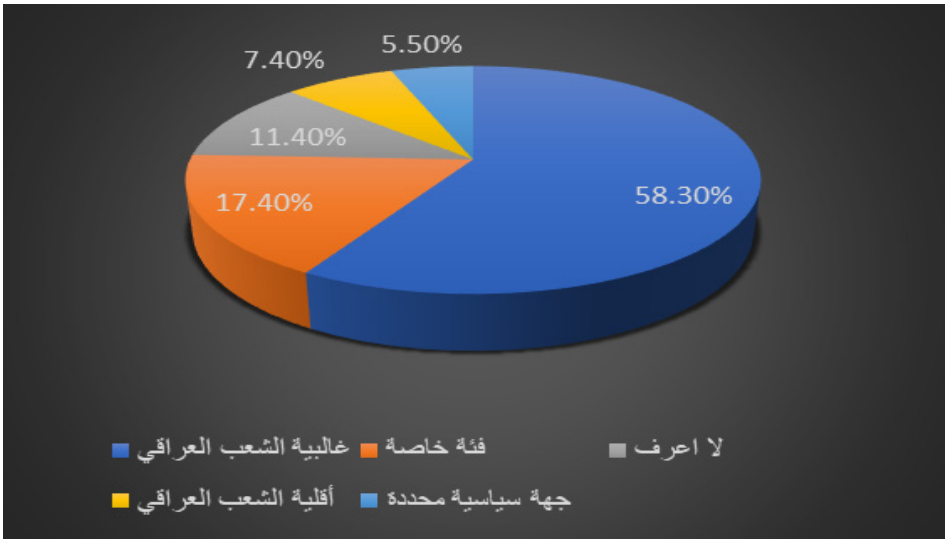

شكل (٢٩)

رأى أغلب العراقيين أن التعديلات على قانون الأحوال الشخصية العراقي المستندة إلى الفقه الإسلامي هي مطلب غالبية الشعب ويمكن أن يعزى السبب لأن المجتمع العراقي ذو طابع ديني ومحافظ، إذ يشكل الإسلام مكونًا أساسيًا في الحياة اليومية والقيم الثقافية للمواطنين، ولذلك، فإن استناد القانون إلى الشريعة الإسلامية يُعد مطلبا شعبيا بالنسبة لكثير من العراقيين تجسيدًا لقيمهم ومعتقداتهم الدينية.

ويعتقد هؤلاء أن التشريعات المستمدة من الفقه الإسلامي تحظى بقبول واسع لدى مختلف فئات المجتمع لأنها تتوافق مع القيم الدينية والثقافية الراسخة، كما أن تطبيق الأحكام الشرعية في قضايا الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث، يُعد أمرًا معتادًا في المجتمع العراقي، ومن ثم، فإن اعتماد هذه التعديلات يعزز من شعور الناس بأن القوانين التي تعبر عن هويتهم الدينية.

هناك أيضًا اعتقاد بأن اعتماد التعديلات المستندة إلى الفقه الإسلامي يمكن أن يعزز من التماسك الاجتماعي ويقلل من الخلافات القانونية أو الاجتماعية التي قد تنشأ إذا كانت القوانين لا تتماشى مع معتقدات الأغلبية. من هذا المنطلق، يُنظر إلى التعديلات كاستجابة طبيعية لرغبات شريحة كبيرة من المجتمع.

الاستنتاجات

بحسب نتائج الدراسة بمكن استخلاص بعض الاستنتاجات ومنها:

- اغلبية المستطلعين من المواطنين العراقيين وبنسبة فاقت (٨٠٪) مع القوانين المستندة للشريعة الإسلامية.
- أكثر من نصف المستطلعين من المواطنين العراقيين مع تعديل قانون الأحوال الشخصية المقترح.
- أكثر من نصف المستطلعين غير راضين عن قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ.
- غالبية آراء المواطنين من المستطلعين وبنسبة مئوية بلغت أكثر من (٨٥٪) ترفض القوانين ذات الصبغة المدنية البحتة.
- أكثر من ثلث المستطلعين من المواطنين العراقيين غير مطلعين على مسوّدة تعديل القانون أو غير مهتمين اطلاقا.
- أغلب المستطلعين وبنسبة بلغت أكثر من (٨٦٪) لا يثقون ولا يكتفون بإجراءات الزواج في المحاكم الرسمية العراقية.
- أكثر من نصف المستطلعين من المواطنين العراقيين لا يرون أن التعديل ممكن أن يؤدي الى شرخ مجتمعي، او الى انقسام طائفي.
- نصف المستطلعين يرون أن هناك هجمة ممنهجة ضد مكون محدد بسبب مقترح تعديل القانون.
- أكثر من نصف المستطلعين من المواطنين العراقيين وبنسبة مئوية بلغت (٥٨٪) يرون أن هذا التعديل هو مطلب غالبية الشعب العراقي.
- أكثر من نصف المستطلعين لا يرون ان مقترح التعديل مرتبط بمكاسب سياسية لجهات وكتل مشاركة في المشهد السياسي العراقي.
- قد يسهم التعديل المقترح في تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية إذا

تضمنت الاستشارات الأسرية والتوجيه القانوني، والذي قد يساعد الأزواج على التعامل مع المشكلات بشكل أفضل قبل أن تتفاقم وتؤدي إلى الطلاق.

التوصيات

بحسب نتائج الدراسة واستنتاجاتها نضع التوصيات الاتية:

- ينبغي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدعوة الى اقامة مؤتمر علمي عام لمناقشة مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية بمحاوره القانونية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية كافة.
- يفترض بمجلس النواب العراقي تشكيل لجنة متخصصة للتواصل مع الفعاليات الاجتماعية والدينية والعشائرية كافة لفهم وجهات نظرهم وايضاح وجهة نظر مقدمي التعديل لرفع اللبس عنه ولتطمين الناس بخصوص نتائجه وتطبيقاته.
- على الدائرة الإعلامية في مجلس النواب العراقي إطلاق حملة إعلامية تثقيفية كبيرة لتعريف المواطنين بطبيعة التعديل المقترح وبأبعاده كافة، وإصدار نشرات تعريفية خاصة به، ليكون واضحا لدى المواطنين العراقيين جميعا.
- ينبغي لمجلس النواب العراقي اعتماد الشفافية والوضوح وعرض مسوّدات المدونات الشرعية للقانون عند اكتمالها ليطلع عليها المواطن العراقي ولتكتمل لديه الصورة للتعديل.
- ينبغي لوزارة الثقافة والاعلام توجيه القنوات الفضائية كافة لاسيما الحكومية او القريبة منها ببث حلقات هادفة لمناقشة مقترح التعديل وأهدافه بعيدا عن التسيس والإساءة والجدال العقيم.

تم بعونه تعالى

مركز الفيض

ربيع الاخر/ ١٤٤٦

تشرين الثاني/٢٠٢٤